التغير اللغوي لمقاطع أواخر الكلمات

الدكتور
مهدي صالح سلطان
الشمرّي

المقدمة

إنَّ دراسة تغيّر المقاطع الصوتيّة المتجاورة بعضها لبعض ، في الكلمة الواحدة أو الكلمات المتتابعة في الجمل مهمٌّ في جميع المستويات اللغويّة صوتيًّا و صرفيّاً ونحويّاً ودلاليّاً.

ولم يُعتَنَ بدراسة هذه المقاطع وحدات لغويّة مستقلة كاملة الاستقلال دراسة تناسب أهميّتها، وربّما تفرّقت مثل هذه الدراسة في عدّة اتجاهات،وقد يستعان بحروف الهجاء وحدها في تفسير كثير من الظواهر المقطعيّة في الأبنية الصرفيّة وغيرها.

وتتضاعف خطورة الإهمال المتعمّد لمقاطع الكلمات في مستقبل تعليم اللغة العربيّة ، ولا سيما عند اعتماد التربويين المحدثين على الطرائق الكليّة ، التي تهمل الانطلاق من المقطع ، لأنّهم يبدؤن بتعليم الكلمة أوالجملة ، وعندها يبتعد المتعلّمون عن طبيعة العربية ولا يتمكّنون من إدراك سرّ تأليف كلماتها ، ومن ثَمَّ ضياع الجهود التي تبذل في تعليم تغيّر أبنيتها الصرفية وتراكيبها النحوية ، استناداً إلى فوات تحليلها إلى الرموز التي تتألف منها ذلك لأنّهم لاينطلقون من الأجزاء أي من انتظام الحروف والحركات في مقاطع الكلمات.

ويدرك أساتذة اللغة العربيّة في مراحل التعليم الجامعي وغيرهم سبب تراجع تحصيل طلبة قسم اللغة العربيّة ، وصعوبة تمكينهم من الصرف والنحو ، لأنّهم لا يعرفون ما يجري لمقاطع الكلمات من تغيّرات ، على الرغم من أنَّ الأساس في مفردات اللغة العربيّة المقاطع التي تتألف منها. وليس هناك من

سبيل إلى ضبط القراءة والكتابة مقدمة للتمكن من الصرف والنحو إلاّ ضبط المقاطع المتغيرة .
وليس هناك من لغة تستغني عن آليات التمكن منها إلى قواعد مجتلبة ، كجلب بعض المحدثين طرائق تعليم اللغات الأخرى ، مما لا يناسب هذه اللغة ، مهما استندت القواعد المجتلبة إلى أسس منطقيّة ، لكنها بالنتائج الملموسة بعيدة عن تحقيق المهارات المطلوب تعلّمها ولاسيّما التمكّن من القراءة والكتابة ، التي لاتكون في العربيّة إلّا استناداً إلى ضبط المقاطع الصوتية والكتابيّة ، أي معرفة انتظام الحروف والحركات في مقاطع تؤلف الكلمات.
وقد تتأثر مقاطع أواخر الكلمات أو أوائلها عند اتصال بعضها ببعض في تركيب الجملة ، أو الجمل في تتابعها في مجرى الكلام واستمراره ، استناداً إلى النظام المقطعي للغة .

الحرف والحركة والفوينم

أولاً: الحرف واحد حروف المباني والهجاء والتهجيّ العربيّة الثمانية والعشرين ، ومعناه : الجانب والحدّ ، ومن ذلك حرف الجبل أعلاه، والحرف الناقة الضامرة الصُّلبة لأنّها شبّهت بالألف أو الواو من حروف الكتابة في دقّتها وهزالها[١]، والحرف الطرف ، في مثل قوله تعالى: ((ومن الناس من يعبد الله على حرفٍ – الحج٢٢/١١)) أي طرفٍ [٢].
(ويجوز أن تكون سُميّت حروفاً لأنها جهات للكلم ونواحٍ، كحروف الشيء وجهاته المحدقة به)[٣]، وسميّت حروف المعجم أو المعاجم ، قال الخليل: (المعجم حروف الهجاء المقطّعة)[٤] ، وعند الفراء من أعجمت الحروف[٥].
وتعجيم الكتاب: (تنقيطه كي تستبين عجمته ويَضِحُ وأظنّ أن الخليل أراد بالأعجمية أنّها ما دامت مقطّعة غير مؤلفة لا تدّل على شيء.. وحروف الإعجام حروف الخط المعجم، وهو الخط العربيّ، لأننا لا نعلم خطّاً من الخطوط يعجم هذا الإعجام حتى يدلّ على المعاني الكثيرة)[٦]. فالإعجام الحركات التي تتّضح بها حروف الهجاء المقطّعة خارج التأليف ، تأليف الكلمات وإعجام الحروف فيما يبدو تنقيطها، ومن التنقيط ما يسمى بنقط الإعراب الذي يظهر الحرف وحركته، ويتضح هذا من القول السابق خطٌّ

يُعجم هذا الإعجام لأنه لو أراد بالإعجام تمييز الحروف التي تتشابه بالرسم والكتابة لما ربطها بالدلالة على المعاني الكثيرة. فالمقطّعة الأحرف المبهمة التي تستبين بالحركات، والإعجام إظهار مقطع الحرف ونقله من العجمة والإبهام بالحركة إلى الوضوح المقطعي .

وقد جاءت تسمية الحرف العربي من أوّل حروف هجائه أي وضعه في مقاطع الكلمات، قال ابن جنّي: (وكلّ حرفٍ ففي أوّل تسميته لفظه بعينه، ألا ترى أنك إذا قلت: جيم فأوّل الحرف (جيم) وإذا قلت: دال، فأوّل الحرف دال، وإذا قلت: حاء، فأوّل ما لفظت به حاء، وكذلك إذا قلت ألف، فأوّل الحروف التي نطقت بها همزة.. كون صورة الهمزة مع التحقيق ألفا)[٧] في أوّل الكلمة.

وعدا التسمية فإنّ (معرفة صدى الحرف أن تأتي به ساكناً لا متحركاً، لأنَّ الحركة تقلق الحرف عن موضعه، ومستقرّه، وتجتذبه إلى جهة الحرف التي هي بعضه ثم تدخل عليه همزة الوصل مكسورة من قبله)[٨]، لأنَّ الساكن لا يمكن الابتداء به، فتقول: إك، إقْ، إج، وكذلك سائر الحروف ، وقلق الحرف فيم يظهر للمدقق ، تلوّنه وتنوّعه وتعدّده ، كأنّ الساكن الذي ربّع الحركات الثلاث هو الأصل والمادّة ، والحركات تنويعات للحرف ، إذ هي التي تفرّعه وتشكلّه ، فالجيم مثلاً : جـ ، جَ ، جُ ، جِ ، إذ يكون ساكناً في آخر المقطع ، ومفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً في أوّله .

وقد أكد الخليل الفرق بين اسم الحرف وصوته في قوله: (كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التي في لَكَ.. والباء التي في ضَرَبَ ؟ فقيل له نقول باءْ كافْ ، فقال إنّما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف. وقال أقول كَهْ، وبَهْ ، فقلنا لِمَ ألحقت الهاء [قال] حتى.. يستطاع الكلام بها)[٩] ؛ وسألهم: (كيف تلفظون الحرف الساكن نحو باء اضْرِبْ ، ودال قَدْ ؟ فأجابوا بنحو ممّا أجابوا في المرة الأولى فقال أقول : إبَ... وإد ، فألحق ألفاً موصولة قال كذلك أراهم صنعوا بالساكن..[من] ابْنٌ واسْمٌ حيث أسكنوا الباء والسين)[١٠]، وقد ميّز الخليل الحرف المتحرك بأن وضعه في أول مقطع جديد يظهره مع حركته ، والساكن في آخر المقطع ، وهما في مقطعين يناظران المطلوب لفظه أي أنّه بيّن موضع كلّ حرف من البناء المقطعيّ للكلمات التي وردت فيها أي المتحرك أول المقطع ، أو الساكن في آخره.

والحروف على نوعين ، الأول : الحروف الأصول وسميت الصحيحة والساكنة والصامتة . بإزاء ما يقابلها من النوع الثاني : أي الفروع : الفتحة والألف ، والضمة والواو ، والكسرة والياء . والصحيح بمقابل المعتلّ أيضاً ، والساكن بمقابل المتحرك ، والصامت بمقابل المصّوت ، والحرف عندهم إمّا متحرك في أوّل المقطع أو ساكن في نهايته . وربّما قصدوا بالمعتل الليّن الساكن من الواو والياء بعد فتحة أو المعتّل المتحرك منهما ، قال ابن جني: (والحروف الممطولة هي الحروف الثلاثة الليّنة المصوّتة ، وهي الألف والياء والواو. اعلم أنَّ هذه الحروف أين وقعت، وكيف وجدت ، بعد أن تكون سواكن يتبعنَ بعضهن غير مدّغمات، ففيها امتداد ولين ، نحو قام ، وسِير به ، وحوت ، وكوز ، وكتاب ، وسعيد ، وعجوز، إلّا أنَّ الأماكن التي يطول فيها صوتها وتتمكن مدّتها ثلاثة . وهي أن تقع بعدها.. الهمزة ، أو الحرف المشدّد فالهمزة نحو كساء ورداء وخطيئة ورزيئة ، ومقروءة ، ومخبوءة . وإنّما تمكّن المدّ فيهنّ مع الهمز أنَّ الهمزة حرف نأى منشؤه، وتراخي مخرجه ، فإذا أنت نطقت بهذه الأحرف المصوّتة قبله ثم تماديت بهنّ نحوه طُلْنَ وشِعْنَ في الصوت ، فوفّين له وزدنَ في بيانه ومكانه...)[٢،١].

الحرف الصحيح الذي لا يصيبه الاعتلال بالحذف أو القلب أو التسكين ، وتسمى الصحيحة أو الصامتة أو غير المصوّتة.
وحروف العلة: هي التي يصيبها الاعتلال تسكيناً أو حذفاً أو قلباً وهذا هو الذي يجمعها ، وهي حروف المدّ أي الحروف المصوّتة التي تمنح غيرها التصويت[٢،١] وقد جمعوا إلى حروف المدّ : ما ينشأ عنها بالحركة ، أي الفتحة التي تسبق الساكن من الواو والياء ، أو المعتلة المتحركة الواو والياء ، وجمعوا إلى العلل الهمزة التي تنقلب إلى العلل ، والعلل تنقلب إليها .
ثانياً: الحركة (ضد السكون)[٢،١] والسكون قطع الحركة ، والحرف المتحرّك : المتبوع بحركة ، ضمّة أو كسرة أو فتحة ، والحرف الساكن غير المتحرك ، والحركة قصيرة وطويلة ، والطويلة تسمى أحرف المدّ أو المديّة الساكنة المسبوقة بحركة تجانسها مثل : (سُوْر) و(بير) و(دَار).
أمّا الساكنة المسبوقة بفتحة من الواو والياء فتسمى بأحرف العلة واللين التي ليست مدّية مثل : (لَوْن) و(بَيْت) ، لكنّ القدماء لم يفصلوها عن المدّية فصلاً

كاملاً على الرغم من تمييزها ، قال ابن جنّي : (وقد أجروا الياء والواو الساكنتين المفتوح ما قبلهما مجرى التابعتين لما هو منهما [يقصد المدّية] . وذلك قولهم : هذا جَيْب بَّكر أي جَيْبُ بَكر ، وثَوْب بَّكر، أي ثَوْبُ بَكر. وذلك انّ الفتحة وإن كانت مخالفة الجنس للياء والواو فإنّ فيها سرّاً ، له ومن أجله جاز أن تمتّد الياء والواو بعدها في نحو ما رأينا. وذلك أنّ أصل المدّ وأقواه، وأعلاه وأنداه، إنما هو للألف، وإنما الياء والواو في ذلك محمولان عليها ، وملحقان في الحكم بها ، والفتحة بعض الألف فكأنها إذا قدمت قبلها نحو بيت وسوط إنما قدمت الألف ، إذا كانت الفتحة ، بعضها فإذا جاءتا بعد الفتحة... التي هي ألف صغيرة ، فكأن ذلك سبب للأنس بالمدّ ولاسيما هما بعد الفتحة لكونهما أختا للألف وقويتا الشبه بها فصار ثَوْب وشَيْخ نحواً من ثاب و شاخ فلذلك ساغ وقوع المدغم بعدهما)[٤]، وفي هذا توضيح للجمع بين المدّي ونصف المدّي أي أجرى جَيْبّكر وثَوْبّكر مجرى ضَالِّيْن.

أما المتحرّك من الواو والياء فهو المعتلّ وليس مدّيًا ولا ليّنًا على الرغم من تحرّكه ، وذلك للإعلال الذي يصيبه،هذا على سبيل التمييز الدقيق بين المعتلّ والمدّي ونصف المدّي ، لكنّه لم يراع ، ونلحظ بالمقابل الجمع الصحيح في الاعتبار الصوتي بَيْنَ الحركات وأحرف المدّ ، إذ إنَّ أحرف المدّ حركات مشبعة ثم إذا اختصرت عادت حركات قصيرة .

وقد جمعوا في الاعتبار الصرفي والاصطلاحي بين العلّة واللين والمدّ ، فيما فصلوا الحركات عنها ، على الرغم من إقرارهم بكونهما من مادّة لغوية واحدة ومتحولّة بعضها عن بعض ، وقد استندوا في الفصل إلى أنّ :

الحركات زوائد ، (زعم الخليل أنَّ الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهنَّ يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلّم به..)[٥]، وقال الفارسي : (ألا ترى أنك تقول في ضرَبَ وستَرَ : ضرْبٌ ، وستْرٌ فتذهب الحركة التي كانت..فلو كانت أصولا لم تتغير كما أنّ أنفس الحروف لما كانت أصولا لم تتغير)[٦]، ولا يتحقق النطق إلا بوجود الحركات بعد الحروف.

قوّة الحرف وضعف الحركة ووجوده قبلها، قال ابن جني: (لمّا كان الحرف أقوى من الحركة، وكان الحرف قد يوجد ولا حركة معه، وكانت الحركة لا توجد إلا عند وجود الحرف وصارت كأنهّا قد حلّته وصار هو كأنه قد تضّمنها تجوّزاً لا حقيقة..)[٧]، فالقوة في الحرف جعلت الحركة تابعة

مُتَضَمّنَة كأنه يحملها وهو كالثابت تحلّه الحركة ولا توجد إلا عند وجوده، وقد يوجد الحرف ولا حركة معه.

أثر الحركة في الحرف ، إذ (الحركة تقلق الحرف عن موضعه، ومستقره، وتجتذبه إلى جهة الحرف التي هي بعضه)[١]،(فالفتحة تجتذب الحرف نحو الألف ،... والكسرة تجتذبه نحو الياء، والضمة تجتذبه نحو الواو، ولا يبلغ الناطق بها مدى الحروف التي هي أبعاضها، فإن بلغ مداها تكملت له)[٢] الحركات أحرفاً مديّة تتبع الحرف ، وصار الحرف الصحيح متحرّكاً بالمدّ الذي امتدّ من الحركة .

الحركة لا تتبع بحركة مثلها وكذلك المدّ، بينما يمكن أن تتبعا بحرف صحيح، مثل: (بَرْ بارْ) و(بِرْ بيرْ) و(دُرْ دُورْ) و(ضالين) قال ابن جني: (إن جميع حروف المعجم غير هؤلاء الثلاثة الأحرف [المدّية] لك أن تأتي بكلّ حرف منها، بعد أيّ الحركات شئت، لا تجد مع ذلك نبّواً في اللفظ ولا استكراها، سواكن كنّ الحروف أو متحركة)[٣]. أي أن الحروف الصحيحة تتبع أو تسبق بحركات ، لكنّ المدود لا تتبع بحركات ولا تسبق إلا بما يجانسها علامة لها إن كانت مدوداً ، والحركة لا يمكن تحريكها[٤]، فالألف والياء من (ضالّين) حرفان ساكنان متبوعان بلام مع الألف ، ونون مع الياء ، وأغلق بهما أي اللام والنون المقطعان أي اجتمع الساكن المدّي في اعتبارهم إلى ساكن صحيح آخر. قال ابن جني: (من المستحيل جمعك بين الألفين..)[٥]،(والحرف المتحرك الواحد لا يتحمّل حركتين ، لا متفقتين، ولا مختلفتين)[٦]، أمّا ما وضعوه من علامة تكرار الضمة أو الفتحة أو الكسرة ، فهي عوض عن نون زائدة ، لا تكرار للحركة.

مرتبة الحركة من الحرف ، (فمحال أن تكون في المرتبة قبل الحرف ، وذلك أنَّ الحرف كالمحلّ للحركة ، وهي كالعرض فيه ، فهي لذلك محتاجة إليه ولا يجوز وجودها قبل وجوده..)[٧]، وردّ ابن جني الفارسي في قوله أن تحدث الحركة معه [٨]، وقد سكتوا عن الحركة قبل الساكن في المقطع المغلق لأنّه تتمّة لحرف متحرّك يكتمل به المقطع ، أو لأنّهم لم ينظروا إلى المقطع كاملاً ففصلوا بين جزأي المقطع المغلق ، وكرروا عبارة الحرف المتحرّك والحرف الساكن .

امتناعُ البدءِ بغير المتحرك ، إذ لا يبدأ إلاّ بمتحرك ولا يوقف إلا على ساكن ، والحركة تحذف في الوقف لكن المدود تثبت لأنها عندهم ساكنة أو كالساكنة ولو جعلوها حركات لوقع الإشكال والمخالفة لِما ادّعوا . ويجوز الوقوف على أكثر من ساكن واحد ، ولاحظ ابن جني اختلاف نظام العربية عن غيرها من اللغات الأخرى ، في قوله : (..أسمعهم يقولون كثيراً إذا أرادوا المفتاح قالوا: (كليد) فإن لم تبلغ الكاف أن تكون ساكنة فإنَّ حركتها جدّ مضعفة ، حتى أنّها ليخفى حالها عليّ، فلا أدري أفتحة هي أم كسرة، وقد تأملت ذلك طويلاً فلم أحل منه بطائل)[٢٦]. وقال الرضيّ: (وذهب ابن جني إلى أنه متعسّر لا متعذّر، وقال: يجيء ذلك في الفارسية نحو: شْتَرْ، وسْطام، والظاهر أنه مستحيل ولا بدَّ من الابتداء بمتحرك، ولمّا كان ذلك المتحرك في شْتَرْ وسْطام في غاية الخفاء كما ذكر ظُنَّ أنه ابتدئ بالساكن..)[٢٧]. وقد أوضح هنري فليش الفارق بين العربية وغيرها من اللغات الأجنبية التي تبدأ كلماتها بمجموعة من الصوامت الساكنة بمثال (الاسم الاغريقي platon) قد أصبح في العربية إفلاطون حيث وجب الإتيان بصامت لبداية المقطع فقد اصطلح على أن يكون (الهمزة)، ونجد هذه الهمزة في الكلمات الاعجميّة المعرّبة، مثل: إفرنج France..)[٢٨].

تمييز الحركة (الصوت) من الحرف (المقطع) وذلك في مثل ردّ المالقي رأي الفراء في تركيب (لن) و(لم) قال الفراء : (الأصل في (لن) و(لم) : (لا) وإنما أبدل من ألف (لا) النون والميم في (لم))[٢٩]. قال المالقي : (وأما مذهب الفراء فمردود.. من حيث إبدال الثقيل من الخفيف ، لأنّه مقطع والألف صوت، والصوت أخف من المقطع فإذا أبدلت النون خُرج من الثقل إلى الخفة [وهذا هو المعهود من إبدال النون إلفاً في لنسفعاً لا العكس][٣٠] فلا ينبغي أن يقاس أحد الموضعين على الآخر، مع أن ذلك البدل مختصّ بالوقف ، و(لن) مستعملة في الوصل والوقف فلا مناظرة بينهما ولا علّة جامعة فبطل القياس)[٣١].

٨- الحرف المدّي من الحركة من جهة ، ومن العلل من جهة أخرى ، الألف من الفتحة ، والواو من الضمة ، والياء من الكسرة ، والفتحة قبل الواو والياء تجعلهما بين المدّ والعلة ، في مثل قولهم :

إشباع الحركة ومطلها ، والحركات أبعاض حروف وهي حروف صغيرة.
نيابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة.
التحول من الحرف إلى الحركة ومن الحركة إلى الحرف لأسباب صرفية أو نحوية.
الواو والياء إذا انفتح ما قبلهما وكانتا ساكنتين فإنهما لم يخرجا من اللين كل الخروج بل فيهما بقية منه ، ويؤكد ذلك وقوع المدغم بعدهما في نحو: (أُصَيْمٌ، ومُخْيِّفة، ودُوَيْبَّة).. وقالوا: هذا ثَوبَّكر، وجَيبَّكر، وهم يريدون: هذا ثوبُ بَكرٍ، وجيبُ بَكر، فجريا مجرى ألف(دابَّة، وشابّة)[٣٢].
(الياء والواو أين وقعتا وكيف تصرّفتا معتدّتان حرفي علة ومن أحكام الاعتلال أن يتبعا ما هو منهما)[٣٣].
(إذا أسكن ما قبل حرف العلة صحَّ نحو: (ظَبْي) و(غَزْو)[٣٤].
٩- (إنّ الياء والواو لمّا تحركتا قويتا بالحركة فلحقتا بالحروف الصحاح، فجازت مخالفة ما قبلها من الحركات إيّاهما، وكذلك قولهم اجلوّذَ اجلِوّاذاً واخروّط اخرِوّاطاً فتصح الواو الأولى في اجلِوّاذ واخرِوّاط، من قبل أنها لمّا أدغمت في الّتي بعدها قويت ، وضارعت الحروف الصحاح فجاز ثباتها مع انكسار ما قبلها..)[٣٤].
ثالثاً: الفونيم أو الصويت Phoneme عند الغربيين أصغر وحدة صوتية عضوية تركيبية ، تحدث اختلافاً دلالياً، لا يمكن تجزئتها، إذ ينتهي إليها التحليل الصوتي للسلسلة الكلامية، وبها يمكن التمييز بين صوت وصوت، وبها يمكن إخراج صوت وإحلال آخر محله للأغراض العلمية التطبيقية، الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية، وخير ما يمثل هذه الوحدة في اللغة العربية الحركة والحرف منفردين أو مجتمعين[٣٥] لأنّ الحرف العربي وحده محتمل من عدّة محتملات بحسب مايسبق أو يتبع من حركات.
وقد توسع المحدثون في دراسة الفونيم وقصدوا بالعضوية التركيبية المذكورة آنفاً تنوع الفونيم الواحد صوتياً أو ما دعاه دانيال جونز عائلة من الأصوات للحرف الواحد، تحصل بسبب تأثر المخرج الصوتي أو تغير صفة الصوت بسبب المتكلم أو بيئته، فتتعدد لذلك أعضاء الفوينم الواحد، وقد مثل الدكتور تمام حسان لهذا التعدد بالنون بداية (نحن)، وبها قبل الثاء في (إن ثاب)، وقبل الظاء في (إن ظهر)، وقبل الشين في (إن شاء)، وقبل

القاف في (إن قال)، إذ الاختلاف واضح بين مخارج هذه الأصوات من جهاز النطق ولا يحّل أحدها محل صاحبه، فالصوت في (إن ثاب)، و(إن ظهر) مما يخرج فيه اللسان كالثاء والذال والظاء تماماً.. العلاقة بين النونات المختلفة علاقة بالصفة مع اختلاف المخرج)[٣٧] وأصوات هذا الحرف متشابهة لكنها غير متطابقة اختلفت ضمن عائلة واحدة يجمعها الفونيم الواحد أو الحرف الواحد، لأنَّ الفونيم في أحد معانيه يقصد به معنى الحرف[٣٨] هذه العائلة متشابهة في الخصائص ومستعملة بطريقة لا تسمح لأحد أعضائها أن يقع في كلمة في نفس السياق الذي يقع فيه الصوت الآخر من العائلة نفسها[٣٩] وعند بلومفليد: (إنَّ فونيمات اللغة ليست أصواتاً ولكنها صفات في الأصوات التي ينتجها المتكلم بالتدريب ويميّزها في تيار الكلام العملي)[٤٠] ويميز عضو من أعضاء العائلة عضواً رئيساً لكثرة دورانه أو لاستعماله منعزلاً أو لتوسطه بين بقية الأعضاء، وتكون بقية الأعضاء ثانوية[٤١].

وإذا جاز الربط بما عند القدماء فقد عبر ابن جني عن اختلاف الوقوف على الصوت من وصله بما بعده في قوله: (تقول: إص، إسْ، إث، إف) فتجد الصوت يتبع الحرف... ما وقفت عليها، لأنك لا تنوي الأخذ في حرف غيرها، فيتمكن الصويت فيظهر. فإذا وصلت هذه الحروف ونحوها.. فإنك لا تحس معها شيئاً من الصوت كما تجده معها إذا وقفت عليها. وذلك نحو: يَصْبر ويَسْلم ويَزْلق ويَثْرد ويَفْتح. وإنما ذلك كذلك من قبل أن أخذك في حرف آخر وتأهبك له قد حالا بينك وبين التلبث والاستراحة التي يوجد معها ذلك الصويت)[٤٢] وفي هذا تعليل لاختلاف صوت الحرف الواحد .

واستبدال الفونيم يميز الكلمة من الأخرى مثل: ثاب، وتاب، وعاب، وخاب، وراب، وشاب، وغاب..إلخ إذ إنَّ استبدال الصوت الأول الذي ينتمي إلى فونيمات مختلفة عدّل الدّلالة وغيّر المعاني بإيجاد كلمات جديدة متباعدة[٤٣] وقد يضاف الفونيم أو يستخرج، مثل: جَدَّ، وجدّد، وقال وقلَّ[٤٤].

وغير النظرية العضوية التركيبية للفونيم هناك نظريات غيرها كالنظرية العقلية للفونيم، التي تجد أنه تجريد ذهني، أو صورة ذهنية يستحضرها المتكلم فقد ينجح في استحضارها وربما يخفق، وأن المتحقق من المنطوق أو المثال المنوي تحققه في النطق أو ما هو دونه[٤٥] وعند تربتسكوي: (أن

هذه النظرية تمنحنا مادة جوهرية لتحليل التراكيب اللغوية، وأساساً قوياً للكتابة الأصواتية)[٦]؛ وهذا ما أدركه العرب في بداية درسهم اللغوي عندما استندوا إلى المطابقة الكتابية لنطق القرآن الكريم واصطلحوا عليه بنقط الإعراب.

وهناك من أنكر الوجود الحقيقي للفونيم ودعاه بالوحدة الخرافية التجريدية[٧]؛ لكنّ الدكتور تمام حسان خلص إلى النتيجة العملية من الفونيم في أدائه الوظائف الدلالية، ووسيلة إلى النطق الصحيح، ومعرفة دور الفونيم في منهج الصرف والنحو وغيرهما، والإعانة على خلق أبجديات منظمة للغات[٨].

وربما كانت الحاجة إلى الفونيم وتطبيقاته أقل فائدة في اللغة العربية، لانتظام مقاطع الكلمات العربية واقتراب كتابتها من نطقها ذلك لأسباب منها:

ضبط نطق القرآن الكريم استناداً إلى المشافهة والتلقي السماعي الصوتي ثم الضبط الكتابي المبكر له حرفاً حرفاً.

طبيعة اللغة العربية الصرفية الاشتقاقية التي تعتمد التغير الداخلي بتغير المقاطع الصوتية والكتابية زاد من الاهتمام بهذا الضبط وكذلك بزيادة السوابق واللواحق مثل: وَعَدَ، يَعِدْ، عِدْ، وَعْد، مَوْعِد، وعود، وعيد، موعود، موعودون، موعودين، وُعِدْنا..إلخ.

ضبط اتصال الكلمات ببعضها فضلاً عن ضبطها منفردةً استناداً إلى التغير الإعرابي وغيره لذلك نؤيد ما ذكره د. تمّام حسان من أنَّ (اللغة العربية استغنت بوسائلها المتعددة عن استخدام هذه الوسيلة)[٩]؛ أي الفونيم بدءاً مما أبدعه أبو الأسود الدؤلي في ضبط المصحف الشريف، بوضعه العلامات التي تناسب النطق، ذلك الضبط الذي يعد خارقاً للمألوف في تجاوزه لمرحلته كما سنرى، وقد اختار كاتباً نبيهاً يترجم ما يسمع من نطق مقاطع هذا العالم الجليل ليثبته على نصّ المصحف الشريف بحسبِ ما علّمه أبو الأسود نفسه، في قوله له: (إذا رأيتني قد فتحت فمي فانقط نقطة على أعلاه وإذا ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإذا كسرت فمي فاجعل النقطة تحت الحرف، فإذا أتبعت شيئاً من ذلك غُنّة فاجعل النقطة نقطتين)[١٠]؛ ثم جاء دور الخليل الذي نظّم وضع الحركات وغيرها المرافقة للحروف، ووَضَعَ التفعيلات العروضيّة، وجاء بفكرة التقليب الرياضي

للكلمات، وكلّ هذا يدخل في باب التحليل المقطعي أو الفونيمي على مصطلح المحدثين، وهو من الفكر اللغوي الرائد القائم على الانطباع السَّمعي والنطقي والإيقاعي والتبادلي والتوزيعي والرياضي والدلالي ، إذ نجد الخليل يستعمل مصطلح الحرف مرة بمعنى الصوت المجرد المعزول، وأخرى بمفهوم الفونيم الذي يؤدّي دوراً في تحديد دلالة البنية بالنظر إلى ترتيبه مع غيره من الفونيمات(٢)[٥].

ولو عرضنا صنيع أبي الأسود ومن بعده الخليل وغيرهما على نصوص سوسير لوجدنا المنهج متقارباً إن لم يكن واحداً عدا الفقرة الأخيرة ، قال سوسير:

(إن تقسيم الأصوات في السلسلة المنطوقة لا يكون إلاّ على أساس الانطباعات السمعيّة.. إذ لا يمكن القيام بوصف الأصوات إلاّ على أساس عمل فعل النطق)(٢)[٦] و(نحن نستطيع أن نميّز صوتاً ما حال سماعنا به ضمن سلسلة منطوقة)(٢)[٧].

(الانطباع السمعي يصلنا بصورة مباشرة كما تصل الصورة التي تنتجها الأعضاء الصّوتية أضف إلى ذلك أنّ الانطباع السمعي هو أساس أية نظرية صوتيّة. فالانطباع السمعي له وجود لا شعوري عند المرء يسبق دراسة الوحدات الفنولوجيّة)(٤)[٨].

(ينبغي علينا أن نعود إلى الحركات التي تنطوي عليها العمليّة الصوتيّة : ففي هذه العملية يرتبط كل صوت بفعل معيّن : فترتبط ب (الدقّة السمعيّة) بـ بَ (الدقّة المنطوقة) . فأوّل ما نحصل عليه عند تقسيم السلسلة المنطوقة هما الوحدتان ب ، بَ)(٤)[٩].

(الفونيم هو الحصيلة النهائية للانطباعات السمعيّة وحركات النطق، وهو الأثر المتبادل للوحدات السمعيّة والوحدات المنطوقة. إذن فهو وحدة مركبة لها جذر في السلسلة المنطوقة وآخر في السلسلة السمعية .. إ نّ السلسلة الصوتيّة لا تنقسم إلى دقّات إيقاعية متساوية بل إلى دقّات إيقاعيّة متجانسة)(٢)[١٠] (وخير مثال على هذه المسألة الحروف الإغريقية القديمة. فكل صوت بسيط يعبر عنه في الإغريقية بإشارة كتابيّة واحدة. وكل إشارة كتابيّة تمثل دائماً الصوت البسيط نفسه. لذا تعدّ الألفباء الإغريقية هذه اختراعاً عبقريّاً.. ففي كلمة barbaros (بربري) كل حرف يمثل دقّة إيقاعية متجانسة)(٢)[١١].

B	A	R	B	A	R	O	S

(اقتصر الساميون على كتابة الأصوات الصحيحة فقط، فهم يكتبون barbaros بهيأة BRBRS (بربرس))[٩].

ألا تدلّ الفقرة الأخيرة على تجاهل التمييز بالضبط في اللغة العربيّة ، وإنكار ما حصل على يدي أبي الأسود الدؤلى في تثبيت الإشارات الكتابيّة استناداً إلى النطق .

وقد جاء الاعتراف بهذا الصنيع الخالد من الدكتور الأب هنري فليش في قوله: (إن في هذه القصّة الاسطوريّة نصيباً من الصحة ويبقى أن نعلم أن هذه التسميات [الفتحة والضمة والكسرة] في الواقع عبارة عن ثلاثة ألقاب عربيّة محضة ذات علاقة بالوضع العضوي للفم خلال إصدار الأصوات.. وأنّ أعضاء النطق لا يمكن أن تتحرّك إلاّ بفضل هذا الصوت المعيّن الذي يصحبها، فكانت الحركة فكرة ، أمكنهم بكل بساطة أن يقرنوها بهذا الصوت) [٩].

المقطع اللغويّ

المقطع لغةً: موضع القطع ، أو القطعة من شيء ، أو إبانة شيء من شيء، والمقاطع من القرآن مواضع الوقوف [١].

واستعمل علماء اللغة المقطع والمقاطع والمقطّع بهذا المعنى ، قال سيبويه: (إذا أردت أن تلفظ بحروف المعجم قصرت وأسكنت ، لأنك لست تريد أن تجعلها أسماء، ولكنك أردت أن تقطّع حروف الأسماء..)[٢] أي تجزّئ الاسم الى قطع أي أحرف.

وقال ابن جنّي: (إعلم أنَّ الصوت عَرَضٌ يخرج مع النفس مستطيلاً متصلاً حتى يعرض له في الحلق والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته، فيسمّى المقطّع أينما عرض له حرفاً... وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها.. ألا ترى أنك تبتدئ الصوت من أقصى حلقك ، ثم تبلغ به أيّ المقاطع شئت، فتجد له جرساً ما ، فإن انتقلت عنه راجعاً منه ، أو متجاوزاً له ، ثم قطعت ، أحسست عند ذلك صدى غير الصدى الأول..)[٣] فالمقاطع مواضع القطع من جهاز النطق ، والمقطّع الحرف المنفرد ، وقال سيبويه : (واعلم أن الخليل كان يقول: إذا تهجيّت فالحروف حالها كحالها في المعجم والمقطّع ، تقول: لام ألف ، وقاف لام..)[٤].

وقال الأعلم الشنتمري : (إعلم أنَّ حروف التهجّي مبنيات لأنهن حكاية الحروف التي في الكلمة ، والحروف في الكلمة إذا قُطّعتْ كلّ حرف منها مبني لأن الإعراب إنّما يقع على الاسم بكماله وإذا قصدنا إلى كل حرفٍ منها بنيناه.. وأنشد في تسكين حروف المعجم إذا تُهّجِيت :

تكتَّبانِ في الطريق لامَ آلِفْ

[خففت همزة ألف].. بإلقاء الحركة على ما قبلها)[٥] وقطّعت الحروف في التهجئة فصلت بعضها عن بعض وحكيت مستقلّة مبنيّة ساكنة خارج تأليف الكلمات، والتهجئة تعداد أحرف الكلمة ، والتمثيل بـ(لام ألف) يوضح أنّه يريد كلمة : (لا) ، و(قاف لام) : قُل ، وقد ميّزوا بين الحرف المتقدم المتحرك والمتأخر الساكن ، (وروى غير ابن المظفر عن الخليل بن أحمد أنّه قال : الحروف التي بني منها كلام العرب ثمانية وعشرون حرفاً لكلّ

منها صرفٌ وجرسٌ أمّا الجرس فهو فَهْمُ الصوت في سكون الحرف وأما الصرف فهو حركة الحرف)[٦٤].

والجرس والصدى عند ابن جني في قوله: (..إذا أردت اعتبار صدى الحرف، أن تأتي به ساكناً لا متحركاً، لأنّ الحركة تقلق الحرف عن موضعه ومستقرّه.. ثم تُدخل عليه همزة الوصل مكسورة من قبله ، لأنَّ الساكن لا يمكن الابتداء به ، فتقول : إكْ ، إقْ ، إجْ ، وكذلك سائر الحروف..)[٦٥].

وقوله: (وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها.. ألا ترى أنك تبتدئ الصوت من أقصى حلقك ، ثم تبلغ أي المقاطع شئت فتجد له جرساً ما، فإن انتقلت عنه راجعاً منه ومتجاوزاً له ، ثم قطعت ، أحسست عند ذلك صدى غير الصدى الأول..)[٦٦].

فالمقطع عندهم موضع منشأ الحرف من جهاز النطق بعد حصره في موضع ما من الفم والحلق ، بالاعتماد على الإعاقة المخرجيّة التي تظهره وتميّزه من غيره ، والحرف عندهم إمّا أن يكون مبتدأ به متحركاً أو أن يكون منتهى عنده ساكناً ، وهذه هي القسمة التي اقتنعوا بها أي الحرف المتحرك والحرف الساكن، الحرف المتحرك المفتوح أو المضموم أو المكسور ، والساكن بقطع الحركة.

والألف والواو والياء المدّية عندهم من مادّة الحركات لكنّهم أجروها مجرى الحروف الأخرى لا الحركات،أو أنّها طالت وتدرجت من الحركة إلى الحرف وقد ميزوها عن الحركة والحركة عنها ، لكنهم جعلوا حرفها بعد حركة من جنسها. ولعلّ الفارابي (٣٣٩هـ) أوّل من تنبّه على جعلهما صنفاً واحداً،استناداً إلى تأليف المقاطع اللغوية، ففي ترجمته لكتاب أرسطو طاليس في العبارة يقول : (المقطع حرف مصوت وحرف غير مصوت)[٦٧].

وقوله: (وكلّ حرف غير مصوّت أتبع بمصوّت قصير قرن به، فإنه يسمّى (المقطع القصير)والعرب يسمّونه الحرف المتحرك من قبل أنهم يسمون المصوتات القصيرة حركات ، وكلّ مصوّت طويل فإنّا نسميّه : المقطع الطويل ، وكل حرف متحّرك أتبع بحرف ساكن فإن العرب يُسمونه السبب الخفيف)[٦٩].

(وكل مقطع طويل، فإن قوّته قوّة السبب الخفيف، فلذلك يعدّ من الأسباب الخفيفة وكل ما لحق الأسباب الخفيفة لحق المقاطع الطويلة)[٧٠].ومثّل لغير

المصوّت والمصوت في تأليفهما مقطع مغلق في كلمة من مقطعين : (أبْكمْ) المقطع الأول (أَبْ) والثاني (كَمْ) كلّ واحد من المقطعين دلّ بالعرض على معنى منفرد لا من حيث هو جزء الاسم[٧١].

وللفارابي الفضل في نقل تحديد المقطع اللغوي وذكر مكوناته وأنواعه وفي تصنيف حروف المدّ ضمن المصوتات قسيمة لغير المصوتات ، لكنهم لم يأخذوا بنقله وتصنيفه فيما ذكرت عبارة المصوتات عندهم قبل الفارابي وبعده ، في مثل قول المبرد(٢٨٥هـ) : (حروف المدّ واللين المصوّتة وهي الألف والواو والياء)[٧٢].

وعند ابن النديم (٣٨٥هـ) أصوات المدّ والحركات مصوّتات[٧٣].

وقول ابن جني (٣٩٢هـ) : (والحروف الممطولة هي الحروف الثلاثة المصوّتة. وهي الألف والياء والواو)[٧٤].

وقول ابن رشد (٥٩٥هـ) : (المقطع الذي يحدث عن اجتماع الحرف المصوّت وغير المصوّت ، فإنّ المقطع ليس اجتماع الحروف ..هو شيء زائد على الحروف)[٧٥].

والفخر الرازي (٦٠٦هـ) في قوله : (الحروف إما مصوّتة ، وهي التي تسمى في النحو حروف المد واللين ، ولا يمكن الابتداء بها ، أو صامتة وهي ما عداها ، أمّا المصوّتة فلا شكّ أنّها من الهيئات العارضة للصوت ..)[٧٦].

والمالقي (٧٠٢هـ) في تمييزه الصامت من المصوّت ، في ردّ إبدال الفرّاء النون من الألف ، لأنّ الألف صوت والصوت أخفّ ، لايبدل من النون المقطع الثقيل[٧٧].

أمّا الجمع بين حروف المدّ و الحركات فمعروف عندهم بدءاً من سيبويه في قوله:(الفتحة من الألف ، والكسرة من الياء ، والضمة من الواو)[٧٨] وقوله : (إنّما الحركات من الألف والياء والواو)[٧٩].

وتكرار المبرد لقول سيبويه: (لأنَّ الفتحة من الألف والضمة من الواو، والكسرة من الياء)[٨٠]. وقول ابن جني في حروف المدّ (توابع للحركات متنشّئه عنها، وأن الحركات أوائل لها وأجزاء منها)[٨١]. وقوله: (اعلم أن الحركات أبعاض حروف المدّ واللين ، وهي الألف والياء والواو ، فكما أن هذه الحروف ثلاثة ، فكذلك الحركات ثلاثة ، وهي الفتحة والكسرة والضمة

فالفتحة بعضُ الألف، والكسرة بعض الياء ، والضمة بعض الواو، وقد كان متقدمو النحويين يسمّون الفتحة الألف الصغيرة ، والكسرة الياء الصغيرة ، والضمة الواو الصغيرة ، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة.. ويدلّك على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف ، أنّك متى أشبعت واحدة منهن حَدَثَ بعدها الحرف الذي هي بعضه، وذلك نحو فتحة عين عَمَر، فإنك إذا أشبعتها حدثت بعدها ألف، فقلت: عامَر، وكذلك كسرةُ عين عِنَب ، إن أشبعتها نشأت بعدها ياء ساكنة ، وذلك قولك عِينَب ، وكذلك ضمةُ عين عُمَر، لو أشبعتها لأنشأت بعدها واواً ساكنة، وذلك قولك عُومر، فلولا أن الحركات أبعاضٌ لهذه الحروف أوائل لها ، لما تنشّأت عنها ، ولا كانت تابعة لها)[٨٢].

وقوله : (وإذا كانت الحركات ثلاثاً: فتحة ، وكسرة ، وضمة . فالمتحرك إذن على ثلاثة أضرب ، مفتوح ، ومكسور ، ومضموم . فالمفتوح : هو الذي إذا أشبعْتَ حركته حدثت عنها ألف ، نحو ضاد ضَرَب ، لك أن تشبع الفتحة ، فتقول : ضارب . والمكسور: هو الذي إذا أشبعت حركته حدثت منها ياء نحو ضادِ ضِراب ، لك أن تشبع الكسرة فتقول : ضيراب . والمضموم : هو الذي إذا أشبعت حركته حدثت عنها واو، نحو ضاد ضُرب ، لك أن تشبع الضمّة ، فتقول : ضُورب . إلاّ أنّ هذه الأحرف اللائي يحدثن لإشباع الحركات ، لا يكُنَّ إلا سواكن ، لأنّهنّ مدّات ، والمدّات لا يتحركن)[٨٣].

ويمكننا توكيد ربط القدماء بين الحركات والمدود بما يأتي:

التسمية: (وهذا الذي يسميه أهل العربية حركة حقيقة إنه حرف ،والفتحة كالألف والضمة كالواو ، والكسرة كالياء في أنهن حروف ، كما أنهن حروف إلا أن الصوت بهن أقلّ من الصوت بالألف وأختيها..)[٨٤]و(يسمّون الضمة الواو الصغيرة ، والكسرة الياء الصغيرة ، والفتحة الألف الصغيرة ،

فكانت هذه الحركات أوائل هذه الحروف)[٨٤]وعبارة أوائل هذه الحروف مبتدؤها وجزؤها وليست منفصلة عنها كما سنرى.

النيابة: نيابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة، مثل قوله تعالى: ((يا عبادِ فاتّقون- الزمر٣٩/ ١٦)) وقوله تعالى:((ويمحُ الله الباطل – الشورى٤٢/ ٢٤))، ومن إنابة الحرف عن الحركة، أبوك من أبُك، وأخوك من أخُك [٨٦].

الجمع بينهما: أي إثباتهم الفتحة قبل الألف، والضمة قبل الواو والكسرة قبل الياء ، وتعدّ المدود ساكنة في الوقف ، ولو عدّت حركات لحذفت على قاعدة البدء بمتحرّك والوقوف على ساكن ، أمّا في الوصل فتحذف المدود في اللفظ لا في الخط وتصل عند ذاك حركة ما قبلها أو مبتدؤها أو جزؤها إلى الساكن بعدها من الكلمة اللاحقة مثل: (ركعتا الفجر) تصل التاء المفتوحة إلى اللام من الكلمة اللاحقة.ومثل قوله تعالى: ((وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم –النساء ٥٩/٤)) بحذف الألف ووصول الفتحة إلى اللام من الكلمة بعدها وكذلك بحذف الياء ووصول الكسرة إلى اللام من (الأمر) فالجمع بين الحركة والمدّ ناسب الموضعين ، موضع الوقف وموضع الوصل ، مرّة بحذف المدّ في الوصل والنطق بجزئه أي الحركة ، والأخرى النطق بالمدّ والحركة مجرّد علامة لتعيينه[٨٧].

الحذف: إذ يحذف الحرف للجزم نحو : لم يدعُ ولم يخشَ ولم يرمِ ، كما تحذف الحركة في نحو : لم يضرْب ولم يخرجْ ، لما بين الحركات والحروف من مناسبة [٨٨].

النشوء: من المدّ والمطل والإشباع.

العدد : الفتحة والضمة والكسرة بمقابل الألف والواو والياء ، ثلاثة بثلاثة .

المادة والإجراء: مادتهما واحدة (وذلك أن الضم يجري عندهم مجرى الواو، والكسرة مجرى الياء ، والفتحة مجرى الألف ، لأنّ معدنهما واحد)[٨٩].

أمّا لماذا لم يجمع النحاة بين الحركات والمدود في التصنيف ويفصلونهما عن السواكن، استناداً إلى ما قرّروه هم أنفسهم من أن المدود من الحركات،

نشأت منها وجاءت من مطلها ومن إشباعها، ومن معدنها، وجنسها، وتابعة لها، وأنّ الحركات منها وهي أبعاضها وبعددها وسمّيت بتسميتها..إلخ فذلك لأسباب:

١- صوتية: تمييز كميّة الصوت في الحركة عنها في المدّ قال الفارسي:(إنّ الصوت بهنّ أقل من الصوت بالألف وأختيها) ()؛ وأن المدود عندهم تتوسط بين الحركات والحروف استناداً إلى فكرة الابتعاد عن الحركة بالإشباع والقوة بالتحريك.

صرفيّة: انقلاب هذه الحروف من المدّ إلى اللين إلى العلة والحركة ، مثل: غزا ، وغزَوْا ، وغَزَوَا ، واغزُ ، واخشَ ، واخشيا ، واخشَوْا....إلخ.

وكذلك ما وجدوه من أمثلة تلتقي فيها المدّية وغير المدّية ، مثل : نصف المدّي المتحرّك (خُوَيْصَّة) تصغير خاصة ، ومثل : تُمُوْدَّ الثوب (في المجهول) من تمادد الثوب يجري مجرى (ضالين) ، في اجتماع الساكنين.

نحويّة: وقوع الألف والواو والياء موقع الحرف الصحيح بظهور العلامة حيناً كالصحيح أو بتقديرها أو بحذف هذه الحروف من آخر الكلمات ، مثل: هو يسمو ويرمي ، ولن يسموَ ولن يرميَ ، وهذا قاضٍ واستشرتُ قاضياً، وذاك القاضي .

كتابيّة: المطابقة بين الرمز ودلالته فالألف عندهم لا يسبق إلا بفتحة علامة للتمييز، وهي لا تكون إلا مدّية ، أمّا الواو والياء فالمدّية منهما لا تكون إلا مسبوقة بحركة مجانسة علامة للمدّية وإلاّ فغير مدّية ، والفتحة في الكتابة ألف مضطجعة فوق الحرف والواو واو صغيرة فوقه والياء ياء صغيرة من دون نقطتين تحته.

واقتنع القدماء بالترتيب بين الحركة والحرف فبامتدادها يتكوّن وينتقل من القلّة إلى الكثرة والإشباع إلى الحرفية ومن الضعف إلى القوة إذ من الساكن المسبوق بحركة مجانسة بعلامة لمجرّد التمييز إلى الساكن من الواو والياء المسبوق بفتحة ، ثم من الساكن إلى المتحرك ، أي يقوى بالحركة المخالفة

التي تسبقه فتلحقه بغير الصوائت (الصحاح) أو أنصاف المدّ ، إذ إنَّ الواو والياء لمّا تحرّكتا قويتا بالحركة فلحقتا بالحروف[٩٢]، والأمر الآخر هو الانقلاب من حركة إلى حرفٍ فيما يحدث من ظواهر صرفية وصوتيّة ونحويّة وذلك ما سنتطرّق إليه في المباحث اللاحقة.

إنَّ وسطية حروف المدّ بين الحركات المصوتات وغير المصوتات جاءت في عبارتهم (ساكنة لا تحرك) أو أنّها حروف ميّتة[٩٣] أو ساكنة ميّتة[٩٤] وهذا يخرجها من قسمة الصحاح التي تحرك وتسكّن ومن الحركات لأنّها ساكنة يمكن أن يوقف عليها والحركة لا يوقف عليها.

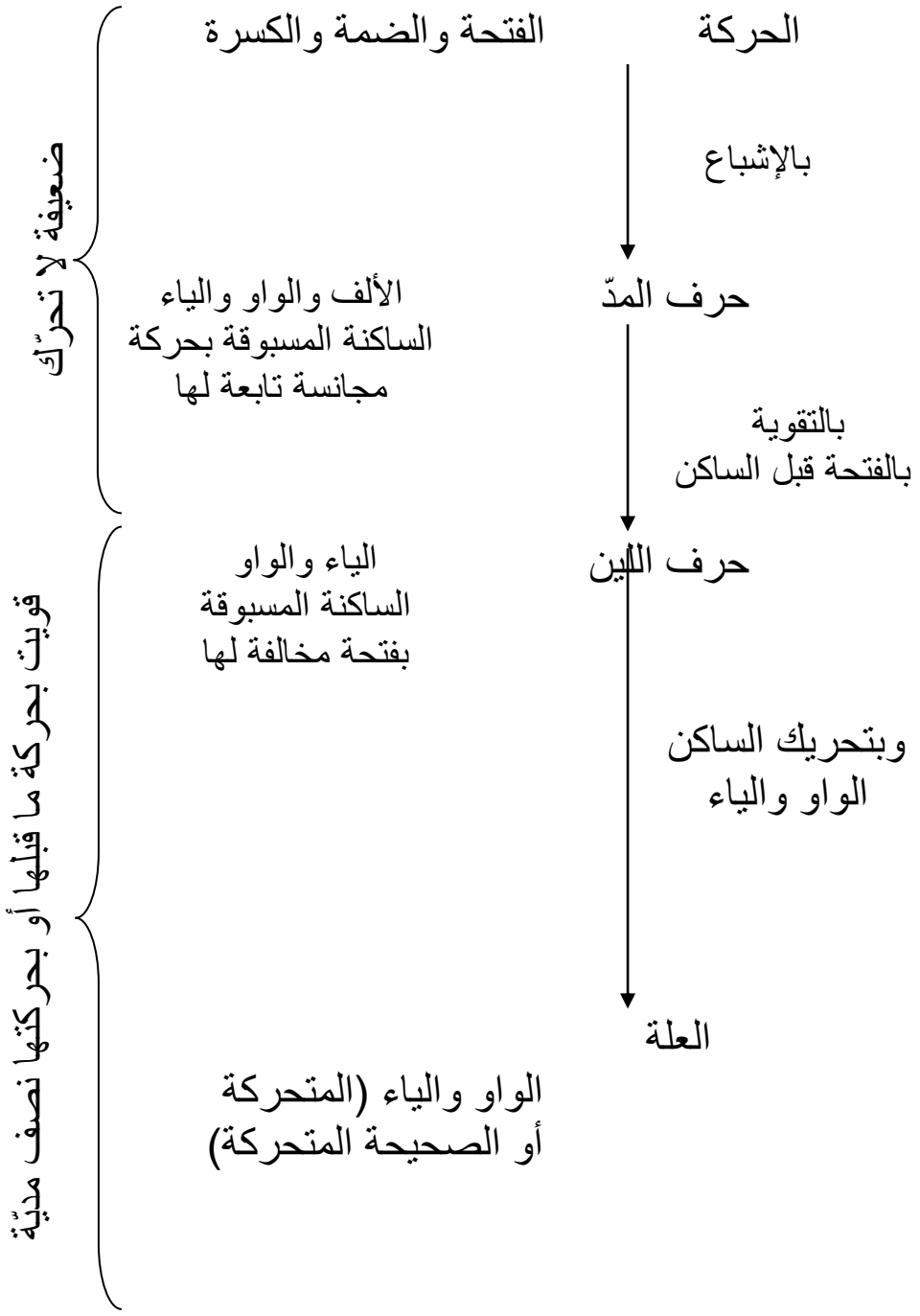
الحركة
الفتحة والضمة والكسرة
بالإشباع
حرف المدّ
الألف والواو والياء
الساكنة المسبوقة بحركة
مجانسة تابعة لها
بالتقوية
بالفتحة قبل الساكن
حرف اللين
الياء والواو
الساكنة المسبوقة
بفتحة مخالفة لها
وبتحريك الساكن
الواو والياء
العلة
الواو والياء (المتحركة
أو الصحيحة المتحركة)
ضعيفة لا تحرّك
قويت بحركة ما قبلها أو بحركتها نصف مدّية

يبدو أنَّ هذه الاعتبارات التي اقتنعوا بها هي التي منعتهم من النظر إلى المقطع المستقل استناداً إلى الفصل التام بين مكوّنيه لاختلافهما،أي المصوّت وغير المصوّت، لأنّ للمصوّت فيما وجدوا تحوّلات ينتهي بها إلى حرف والحرف إلى الحركة، ولم يقنعهم ما اكتشفوه من الاختلاف بين الحركة القصيرة والطويلة أي المصوتة من جهة والحروف الصحيحة غير المصوتة من جهة أخرى، ولم يغرهم ما جاء من تمييز للمصوّت وتحديد للمقطع اللغوي وما أكدّه المُترجَمْ من اللغات الأخرى من التمييز بينهما وهذا ما يؤكد استقلال درسهم اللغوي والتسليم لمعطيات ما وصفوه وألفوه في لغتهم ولو استجابوا لما ترجمه الفارابي وابن رشد لما فارقوا الصواب في هذه القضيّة الصوتية التي عرفوها لكنهم لم يصنفوا بحسبها، إذ إن اللغة جرت على الذي وصفوه بها وقرّروه من القواعد في المستوى الصرفي والنحوي وأكدّته الكتابة.

والمقطع اللغوّي اصطلاحاً: أصغر وحدة صوتيّة أساسية كاملة يمكن فصلها ، وينتهي إليها تحليل الكلام ، تبدأ بحرف متحرك ، أي بصامت غير مصوت يكون قاعدة للمقطع ، وتتبع بحركة أي بمصوت قصير أو طويل يكون هذا المصوّت قمّة المقطع ، هذا إذا كان المقطع مفتوحاً منتهياً بحركة . وقد يتبع الحرف المتحرك المذكور آنفاً (أي الصامت المتبوع بمصوت) بصامتٍ ساكن أو صامتين ساكنين في الوقف ، ذلك هو المقطع المسمّى بالمغلق(٩٤).

وقد تتألف الكلمة من مقطع واحد مثل: مِنْ وكمْ ومُذْ ، وقُمْ ونمْ وسِرْ ويا، ويَدْ.. إلخ ؛ أو عدّة مقاطع لمركب لفظي ، مثل : قوله تعالى : ((أنلزمكموها.. هود ٢٩/١١)) .

وقد يكون المقطع الواحد جملة ، مثل : قُوا ، وقِ ، وقِيْ ، وعِهْ ، ورَهْ ، وصَهْ ، وتِهْ...إلخ.

ولا يتألف المقطع اللغوي إلاّ من المكونين الأساسيين وهما الحرف والحركة ، فلا من الحرف وحده ولا من الحركة وحدها ، والحركة تصوّت بالحرف وتظهره فتحة كانت أو ضمة أو كسرة أو بمدّ هذه الحركات ، فبالفتحة يكون الحرف مفتوحاً، وبالضمة يكون مضموماً ، وبالكسرة يكون مكسوراً.

فالحرف جزء المقطع لا بُدَّ من وجوده ، وقد يتعدّد في المقطع الواحد ، لكنَّ الحركة لا تتكرر، ولا تكون إلا قمةً واحدةً للمقطع الواحد.
وقد انتظم وجود الحركة بعد الحرف فلا يُبْدأ إلا بالحرف وقد يتكرر بعد الحركة في المقطع المغلق ساكناً واحداً أو اثنين ساكنين في الوقف.
وعدّ النحويّون القدماء حروف المدّ كالحروف الساكنة أو الساكنة الميّتة استناداً إلى الوقوف عليها ساكنة ، وكذا ملاقاة الساكن من كلمة أخرى وعلّموها بوضع الحركة المجانسة قبلها، وإطلاق عبارة ساكن لا يحرّك عليها مع أنّهم لم يجدوها إلا حركة مشبعة ، وربّما يُعتذر لهم بأنهم يجعلون (الشيء على حكم نظيره لقرب ما بينهما ، وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر ممّا أوجب له الحكم)[٩٤] والنظير هنا الواو والياء إن كانت مدّية ساكنة مسبوقة بحركة مجانسة وساكنة مسبوقة بفتحة أي أنصاف المدّ عند المحدثين ، قال ابن جني: (عن الواو والياء إذا انفتح ما قبلهما وكانتا ساكنتين فإنهما لم يخرجا من اللين كلّ الخروج، بل فيهما بقيّة منه ، ويؤكد ذلك عندي وقوع المدغم بعدها في نحو: (أصَيْمٍّ، ومُخَيْفِّة، ودُوَيْبَّة... قالوا : هذا ثَوْبَّكر، وجَيْبَّكر، وهم يريدون: هذا ثوبُ بكر، وجيبُ بَكر، فجريا مجرى ألف (دابَّة، وشابَّة)[٩٦] وحتى الألف التي لا تكون إلا مسبوقة بحركة مجانسة ، والتي لا تتحرك إلا فيما افترضوه افتراضاً من قلبها بالحركة إلى همزة كما سنرى ، قال سيبويه : (فأمّا الألف فلا تغيّر على كلّ حال، لأنها إن حرّكت صارت غير ألف ، والواو والياء تحرّكان ولا تغيران)[٩٧].
والألف في اعتدادهم أرسخ من الواو والياء في الاعتلال، قال أبو الفتح ابن جني: (الواو والياء.. لأنهما إنما اعتلتا لشبههما بالألف، وإنما يشبهانها إذا كانتا ساكنتين، وقبل الياء كسرة ، وقبل الواو ضمة ، كما أن الألف لا تكون إلا ساكنة وقبلها فتحة، فإذا سكّن ما قبلهما بَعُدَتا من الألف فجرتا مجرى الصحيح)[٩٨].
لذا فالمدود من مادة الحركات المصوتات لكنَّ اعتدادها من العلل بسبب التغير الصرفي لتطّرد القواعد في مراحل التغيير المقطعي بين الحركات والمدود، والعلة اللينة أي نصف المدّ الواو والياء المسبوقتين بفتحة ثم الواو والياء الصحيحتين أي المتحركتين بحركة وذلك لأسباب صرفيّة.

والداعي لهذا التكلّف المخالف لما قرّروه صوتياً أي وضع الفتحة قبل الألف والضمة قبل الواو والكسرة قبل الياء هو داعٍ صرفيّ ونحويّ ، وليست العلامة المجانسة إلا لتمييز المدّي من غيره كما هو واضح، ولو علّموها بغير هذه العلامة التي تشير إلى الفارق بين المدّي وغيره لما تغيّر شيء ، وربّما اقتصدوا بأن جمعوا الثلاثة الأنواع : المدّ ونصف المدّ الساكن ونصف المدّ المتحرك بحروف واحدة وقد ميزوها من بعضها بالعلامات على أنّ الألف لاتكون إلاّمدّية . أو ربما لا تطابق العلامات الحركات قبل المدود مطابقة صوتية كاملة ، وهذا ممكن ومعروف ، فتكون هذه الحركات مجرد علامات للتمييز ، وعلى الرغم من كثرة نقد المحدثين لوضع هذه الحركات قبل المدود لم يأتوا ببديل مناسب يقنع متداولي اللغة [٩].

وقد عبّر ابن جنّي عن اتّحاد الحركة المجانسة لما بعدها من حرف تَعْبيراً يوضح أنّهما واحد وليسا آثنين في قوله: (إنّ الحركة قد ثبت أنّها بعض حرف. فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو. فكما أنّ الحرف لا يجامع حرفاً آخر فينشآن معاً في وقت واحد ، فكذلك بعض الحرف لا يجوز أن ينشأ مع حرف آخر في وقت واحد ، لأنّ حكم البعض في هذا جارٍ مجرى حكم الكلّ . ولا يجوز أن يتصوّر أنّ حرفاً من الحروف حدث بعضه مضافاً لحرف ، وبقيتّه من بعده في غير ذلك الحرف ، لا في زمان واحد ولا في زمانين.. ألا ترى أن الحرف الناشئ عن تلك الحركة لو ظهر لم يظهر إلا بعد الحرف المحرّك بتلك الحركة.. والحسّ يمنعك ويحظر عليك أن تنسب إليه قبول اعتراض معترض بين الفتحة والألف التابعة لها في نحو ضارب وقائم ونحو ذلك. وكذلك القول في الكسرة والياء والضمة والواو إذا تبعتاهما. وهذا تناهٍ في البيان، والبروز إلى حكم العيان)[١٠].

وقد فرق بين المدّ وغيره بقوله : (وأمّا الحرف المعتّل فعلى ضربين : ساكن تابع لما قبله ، كقاما، وقاموا ، وقومي.. ومعتل غير تابع لما قبله ، وهو الياء والواو الساكنتان بعد فتحة ، نحو أَيْ ، وكَيْ، ولَوْ ، وأَوْ..)[١١] فالمدّ هنا هو الألف والواو والياء الساكن التابع لما قبله ، أي هو امتداد للحركة التي سبقته ، أمّا الساكن المخالف لما قبله فهو الحرف الصحيح المسبوق بحركة .

تغيّر مقطع الهمزة

اتفق القدماء على بُعْدِ مخرج الهمزة ، وأنها أبعد الحروف مخرجاً. ووصفوها بالمهتوتة المضغوطة ، والهتّ عصر الصوت ولها نبرة في الصدر تخرج باجتهاد ، شديدة ثَقُلَ تحقيقُها لأنّها كالتهوّع، ولها حالات من التليين، فإذا رُفِّهَ عنها لانت فصارت الياء والواو والألف عن غير طريق الصحاح، فهي بين التحقيق والتليين والحذف والإبدال ، ألحقت بالأحرف المعتلّة الجوّف وليست من الجوّف إنّما هي حلقيّة بل من أقصى الحلق .

فهي عندهم في وجهتين متقابلتين متضادتين، حرف صحيح أو كالصحيح، ذلك إذا حقّقت، وحرف علّة، أو شبيهة بالعلة، أو أخت الحروف المعتّلات ألحقت بها عندما تليّن وتبدّل فلا حيّز لها عند ذاك كالحروف الجوّف وليست منها ولا هجاء لها، إذ تكتب مرّة ألفاً ومرةً ياءً ومرّةً واواً ومرّةً منفردةً [١٠:٢].

أو أنها تكتب (على حسب تسهيلها، ولولا ذلك لكانت على صورة واحدة وهي الألف ومما يدل على ذلك أن الموضع الذي لا تسهّل فيه تكتب فيه ألفاً بأي حركة تحركت وذلك إذا كانت أولاً)[١٠:٣].

والهمز في عرض الكلام من جملة ما انفرد به العرب على قول السيوطي، وقال ابن فارس : لا يكون في شيء عند غير العرب إلاّ ابتداءً [١٠:٤].

وقيل في الفرق بين الألف والهمزة أن (الألف ...هي أضعف الحروف المعتلّة، والهمزة أقواها متناً، ومخرجها من أقصى الحلق من عند العين)[١٠:٤].

و(الألف اللينة إذا مدتّ صارت مدتها همزة ملتزقة بها من خلفها كقولك هذه لاءٌ مكتوبةٌ، وهذه ماءُ الصلة لا ماء المجازاة)[٢] يعني الشرطية وقد أثبتت التجارب المعمليّة في هذا العصر أن الهمزة صوت غير مستقر أصلاً، لا يأخذ شكلاً معيّناً محدّداً، وهو أشبه بالصوائت الطويلة والقصيرة في بعض السياقات [١٠:٢].

وهذا ما خالف رأي د. عبد الصبور شاهين الذي لا يجد علاقة صوتيّة بين الهمزة وأصوات المدّ ، وقد قال: (القول بوقوع الإبدال بين الهمزة من جانب، وأصوات المدّ والعلّة من جانب آخر قول لا تؤيده الحقيقة الصوتية، لبعد ما بين الجانبين..)[٤]؛ أمّا عبارة المصوّت فهو الذي يصوّت بغيره أي يصوّت بالحروف ومدّه قد يؤدّي الى الهمزة، وتتميّز الهمزة أنها ليست

كالمصوتات لأنها حرف والمصوتات للضبط، ضبط المقاطع وأن الضبط لا يتصور النطق به إلا في حرف، والهمزة يتصور النطق بها وحدها كسائر الحروف [٩]؛ وعبّر الخليل عن المصوّتات بالايصال جاء في الكتاب : (وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهنّ يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به ، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه)[١٠]؛ أي لا يتبع بهذه الحروف الزائدة ، فوظيفة الحركات عند الخليل الوصل الى التكلم بالحرف ، فيوصل بفتحة أو كسرة أو ضمّة ، والوصل عنده بالحركة الفتحة التي هي (من الألف ، والكسرة من الياء والضمّة من الواو، فكلٌّ واحدةٍ شيءٌ من)[١١] الألف والياء والواو.

فالإيصال عند الخليل التصويت أو المصوّت عند من جاء من بعده أو ما استعان به المحدثون من مصطلح ، والإيصال نفسه من الألف والياء والواو، وفي عبارة سيبويه (أنّ الكلام لا يخلو منهن أو من بعضهن) يزدن على الحرف ليوصل إلى التكلم به ويسبقن الساكن الذي لا زيادة فيه منهنّ، لأنه ينتهي به المقطع قاعدة له.

واقترنت الهمزة بالمصوتات أو (إلى الزوائد التي يوصل بها أي الحركات ومدّها) استناداً الى:

إبدالها بها حركة أو حرفاً وبالعكس.

كتابتها بحسبها.

تقابلها من حيث القوة بإزاء ضعف المصوّتات.

مدّ الحركة واشباعها يؤدي إلى الألف والواو والياء ، ثم بالفتحة قبل سكون الواو والياء يتحوّل المدّ إلى حرف اللين ، ثم بحركة الواو والياء تكون العلة المتحركة.

مدّ المدود يؤدي الى الهمزة. قال سيبويه: (وليس حرف أقرب الى الهمزة من الألف ، وهي إحدى الثلاث ، والواو والياء شبيهة بها أيضاً مع شركتهما أقرب الحروف منها..)[١١٢].

وقال ابن جني في همز الألف : (إنما هو لكثرة ورودها ساكنة بعدها الحرف المدغم ، فتحاملوا وحملوا أنفسهم على قلبها همزة ، تطرّفاً إلى الحركة وتطاولاً إليها ، إذ لم يجدوا إلى تحريكها سبيلاً..)[١١٢].

وقال الأعلم الشنتمري : (..أراد سيبويه بهذا تقريب أمر هذه الحروف الثلاثة من الهمزة لإبدالهنّ منها . فإن قال قائل : ما شبه الواو والياء بالهمزة ؟ قيل له شبههما بالهمزة أنّ الواو والياء تقلبان إليها في موضع ضرورة لا يجوز إلاّ قلبهما نحو قولنا في جمع عجوز عجائز... وكقولنا بائع وقائل..)[١١٤] والألف والواو والياء (هذه الحروف هي الروابط في حروف الكلمة بعضها ببعض،وذلك انّك تأخذ أبعاضها ،أعني الحركات ،فتنتظم بها بين الحروف،ولولاها لم تتّسق ،فإذا كانت أبعاضها هي الروابط وكانت إحداها وهى ساكنة قبل ساكن آخر مددتها ومكّنت صوتك منها حتى تصير ذات أجزاء ،فتتوصّل بجزئها الأخير إلى ربطها بالساكن الذي بعدها، ولذلك وجب المدّ التام في أوّل هذين الساكنين ، ويقلّ المد في حروف اللين إذا كانت حركة ما قبلها من غير جنسها ،نحو قَوْل وبَيْع، بخلاف ما إذا كان قبلها من الحركات من جنسها ،نحو قُوْل وبِيْع ،وذلك لأنَّ الضمّة في نحو قُوْل المضموم قافه تتهّيأ بعد النطق بالقاف للواو ، وذلك لأنَّ الضمة بعض الواو ،فيسهل عليك المجيء بعد الضمة بالواو كاملة لأنه لم يخالطها إذن نوع آخر من المدّ كما خالطها في نحو قَوْل المفتوح قافة ، فإنّك إذن تهّيأت فيه بعد القاف للمدّ الألفي : أي الفتحة ، ثم انتقلت في الحال إلى المد الواوي شائباً شيئاً من المدّ الأول بالمد الثاني ، وميل كلّ واحد من المدّين إلى جانب غير جانب الآخر ، فلا جرم لم تتمكن من إشباع المد الواوي تمام التمكن)[١١٤]وقال الرضي :(ويمدّ ورش نحو سوأة وشيء ، كما يمد سيء والسوء)[١١٦] ومثله قول المحدثين في أنصاف المد بعبارات منها الاحتكاك الخفيف ، أو المدية المشوبة بعناصر صامتية ، أو المدية المصحوبة بضوضاء خفيفة أو المدية التي يمكن استعمالها استعمال الصوامت ، أو المدية التي فقدت وظيفتها المدية وتسلك مسلك الصوامت[١١٢].

وتتحول الحركات الفتحة والضمة والكسرة الى ألف وواو وياء وهمزة، بالإشباع والتقوية بالحركات:
إذا أشبعت الحركات صارت الألف والواو والياء التي ميّزوها بحركة قبلها من جنسها إظهاراً لمدّها وإطالتها.

الإشباع يؤدّي الى الهمز (قال سيبويه :(لو سمّيت بالضاد من ضربَ لقلت: ضاء، فأشبعت الفتحة، فتنشّأت ألف، وزدت على الألف ألفاً أخرى .. ثم حركّت الثانية فانقلبت همزة)[١١].

وبالتقوية بالحركة يتحوّل المدّي إلى حرف لين غير مدّي أو نصف مدّي، ساكن مسبوق بفتحة وهذا يصدق على الواو والياء.

ويقوّى الواو والياء بالتحريك، أي بجعلهما متحركين بعد أن كانا ساكنين، فيكونان كالحروف الصحيحة.

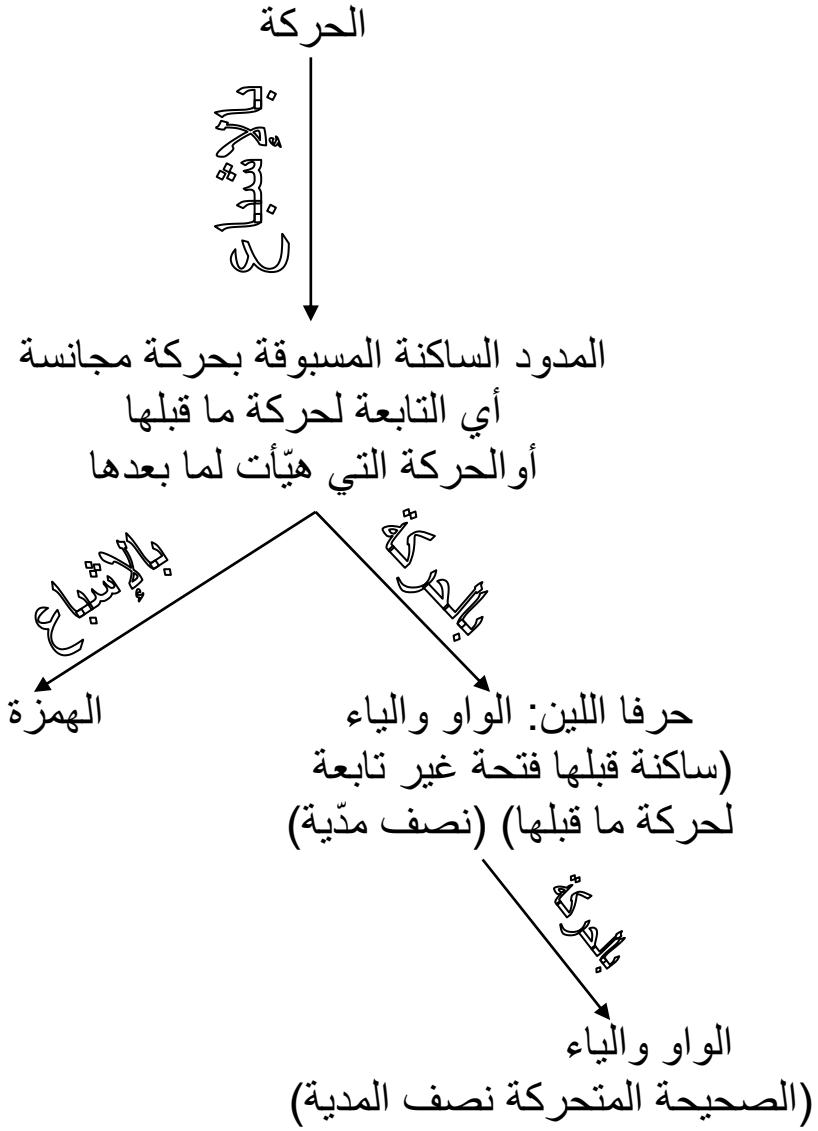
الحركة
بالتبعية
المدود الساكنة المسبوقة بحركة مجانسة
أي التابعة لحركة ما قبلها
أوالحركة التي هيّأت لما بعدها
بالإشباع
بالحركة
الهمزة
حرفا اللين: الواو والياء
(ساكنة قبلها فتحة غير تابعة
لحركة ما قبلها) (نصف مدّية)
بالحركة
الواو والياء
(الصحيحة المتحركة نصف المدية)

فالقوة والضعف هي الأساس في تغيير مقاطع الكلمات، فالألف أضعف الحروف الثلاثة، وهى حروف ميّتة ساكنة في حالتها المدّية لا تحرّك مطلقاً بخلاف الساكنة الصحيحة من غير المصوتة التي سلبت حركتها وبالإمكان أن تحرّك، والهمزة نبرية تقابلها في القوة وهى أقوى الحروف. وقد أتاحت اللغة إمكانية الانتقال من المقطع الأقوى إلى الأضعف ومن المقطع الأضعف إلى الأقوى لدواع صوتيّة أو صرفيّة أو لهجيّة أو نحوية أو دلاليّة في الكلمة الواحدة، أو لاتصال الكلمات ببعضها، ولاسيما مقاطع أواخر الكلمات لضعفها بسب تطرّفها وليلائم المقطع الأخير منها مقطع الكلمة الأول من التي تليه في درج الكلام.

تغيير مقاطع الكلمات المتصلة

لمّا كان للحركات وما يتفرّع عنها وظيفة الوصل بين الحروف في بناء مقاطع الكلمة الواحدة ، لها ذلك أيضاً عندما تضمّ إلى غيرها وتتّحد بسابقتها أو لاحقتها، فلا بُدّ أن يغيّر النظام المقطعي من موضع تلاقي الكلمتين، إن لم يتلاءما في بناء الجمل العربية ، إذ ليس الكلام من وضع المفردة إلى جانب أخرى بل لا بُدَّ من التآلف ومراعاة الانسجام المقطعي ، إذ قد يغيّرون المقطع الأخير من الكلمة السابقة الذي وصفوه بالمقطع الأضعف لتطرفه وذلك بإزالة مايسبب الثقل ، وإحلال ماياسب النطق في بناء مقطع جديد يصل بين الكلمتين ، لتندمج الكلمة الأولى بالثانية في سلسلة الكلام المتصل عند ضمّ بعضه إلى بعض . وقد عبّر ابن جنّي عن ضعف لام الكلمة وتغيّره في عبارات مثل : كثرة اعتلال اللام، وباب أضعف المعتلين وهو اللام، لأنها أضعف من العين، وقوة العين على اللام، ولو لم يكن من ضعف اللام إلاّ اختلاف الحركات عليها وكونها في الوقف على حال يخالف حالها في الوصل، أ وَ لا ترى إلى كثرة حذف اللام نحو يد ودم وأب وأخ.. إلخ، وقوله في تغيّر مقطع أول الكلمة: أمّا أول الكلمة إذا لم يخلط بما قبله فمتحرك لا محالة على ما كان عليه قبل اتصاله به(؟)[١١].

وأهم دواعي التغيير السكون ، سكون الصامت الذي يجب تحريكه لملاقاته ساكن آخر، أوسكون المدّي فبحذفه ، والنطق بنصفه أي بحركة ما قبله ، لأنه ساكن لايجوز تحريكه ، وتخفيف الهمزة من أسباب التغيير المقطّعي،

وكذا إذا التقت همزتان ، أمّا إذا التقى ساكن انتهت به الكلمة الأولى بمتحرك مثله أو بمشابهه من كلمة لاحقة فإنه يدغم فيه .
وهذا تفصيل لأهمّ هذه الدواعي :
أوّلاً: إدغام المتماثلين أو المتقاربين : أي إيصال الساكن الذي انتهت به الكلمة الأولى بمثيله أو مشابهه المتحرك الذي بدأت به الكلمة الثانية ، إذ الإدغام وصل ما بين المتماثلين أو المتقاربين بلا سكتة على الأوّل ، بحيث يُعتمد بهما على المخرج اعتمادةً واحدةً قويّةً ، وهو واجب في كلمتين متصلتين مثل : اسْمَع عِّلْماً، وخُذذّاك ، وكَم مَّالك ؟[١٢١] ومن الجائز الإدغام في قراءة أبي عمرو[١٢٢]((عادَلُّولى - النجم ٥٣/ ٥٠)) : بإدغام النون في اللام ، و منه أيضاً : مَيَّقول في من يقول ، و أمّا إذا كان أحد المثلين نصف مدّ فمثل : واو وّاقد ، وآي يّاسين .
وأمّا إذا سبق أحد المثلين بمد أو بنصف مدّ فتحذفُ حركته ويدغم في الثاني وإن شئت أظهرت مثل : دار رّاشد وثوب بَّكر وجيب بَّشير[١٢٣] وهنا جمع بين ساكنين ، قال ابن يعيش : (وإنما جاز الجمع بين ساكنين لما في الساكن الأول من اللين ، ولما في الحرف المشدّد من التشبّث بالحركة ، ولأنّ التقاء الساكنين فيها غير لازم إذ قد يزول بالإظهار)[١٢٣] وهذا ما سموّه بالتقاء الساكنين المغتفر لكون الأوّل مدّياً والثاني مدغماً ، وربما همزوا مثل هذا للمبالغة في التخلص من التقاء الساكنين مثل شابَّة : شأبة ودابّة : دأبّة .

ويربط الرضي مقطع الإدغام بقوة الحركة التي تسبق المثلين ، فإذا سُبِقَ بمدّ، كان الإظهار أحسن من الإدغام ، والواو والياء الساكنتان المسبوقتان بفتحة ليستا بمدتين (نحو: ثَوْبِ بَكر، وجَيْبِ بَكر، وهذا أحسن من في الألف والواو والياء المديّة، لأنَّ المدّ يقوم مقام الحركة، وإنّما جاز الإدغام في نحو: ثَوْبَكرْ وجَيْبَكر.. لأنَّ الواو والياء الساكنتين فيهما مدّ على الجملة وإن لم تكن حركة ما قبلهما من جنسهما، إلاّ أنَّ مدّهما أقلّ من مدّهما إذا كان حركة ما قبلهما من جنسهما، ولوجود المدّ فيهما مطلقاً، يمدّ وَرْش نحو سَوْأة وشَيْء، كما يمدّ نحو سيء والسُّوء)[١٢٤].
وربّما يوضح هذا النص سبباً من أسباب امتناعهم من فرز المصوتات الواو والياء المدية من غير المصوتات الليّنة الساكنة المسبوقة بفتحة أي (نصف

المدّ)، أو يوضّح درجة المصوتات التي تقوم مقام الحركة فيما لم يكن بمصوّت ووقوعه في منزلة بين منزلتين ، وفي نصف المدّ مدّ على الجملة ، ولم يبلغ مدّ المسبوق بحركة مجانسة فهو أقل منه .

ثانياً : تحريك أحد الساكنين الصحيحين عند التقائهما في كلمتين متجاورتين، مثل قوله تعالى: ((قالتِ الأعراب –الحجرات ١٤/٤٩)) و((..إنِ الْحكمُ.. –التوبة ٩/١٠٥)) و((أنتمُ الفقراء... –فاطر ٣٥/١٥)) و ((.. وتقطّعت بهمُ الأسباب... –البقرة ٢/١٦٦)) والتحريك بالكسر الأصل سوى ميم الجمع فيكون بالضم ، وجاء من ميم الجمع بالكسر أيضاً ، كقراءة أبي عمرو ((عليهمُِ الذلة.. –البقرة ٢/ ٦١، ١١٢))(ينظر: شواذ القراءات ٦٤ ومعجم القراءات القرآنية ١/٦٤) وذلك لاتباع الهاء وإجراء الميم إجراء سائر ما حرّك للساكنين أي الكسر، وأصل ضربتم (ضربتو) زادوا الميم لرفع الالتباس . و(مُذُ الآن) فلإتباع الذال الميم أو لأنَّ أصلها الضم في (مُنْذُ)[١٢٤]. ومثل : (رُدِّ ابنك) يكسر قياساًً على سائر ما يكون ساكناً نحو (اضربِ القوم)[١٢٦] وقد يحرك الساكن بالفتح في ((مِنَ الله)) و((ومِنَ الكتاب)) وبعض الحروف تُؤْثِرُ بعض الحركات لمناسبة صوتية أو لمناسبة الكلمة لما بعدها مثل : قالتِ اضرِب ، وقالتُ اخرُج[١٢٧] وقد أعيد بناء مقطع اتصال الكلمتين ، فلو انتهت الكلمة بمتحرك لأوصل إلى ساكن الكلمة اللاحقة.

ثالثاً: إذا اتّصل الليّن نصف المدّي ، أي الساكن من الواو والياء المسبوق بفتحة ، بساكن من كلمة أخرى تحرّك : مثل قوله تعالى: ((لقد اشتروُا الضلالة –البقرة ٢/١٦)) ، وقوله تعالى: ((لوِ استطعنا.. –التوبة ٩/٤٢))، وأيّتها البنت ارقيِ المراتب ، لأنَّ (الواو والياء إذا جاءتا بعد فتحة قويتا ، وكذا إذا تحركتا كانتا أقوى ، ...وإذا سكنتا ولقيهما ساكن بعدهما فإنهما يتحرّكان ولا يسقطان أبداً ، كقولك لَوِ انطلقتَ يافلان ، وقولك للمرأة : اخشيِ الله ، والقوم: اخشَوُا الله. وإذا وقفت قلت: اخَشَوْا وآخشَيْ)[١٢٨].

وقال الرضي: (...الواو والياء إذا انفتح ما قبلهما ليستا بمدّتين فلا يستثقل تحريكهما، مع أنّه لو حذف الواو والياء[الضمير] ههنا وهما كلمتان برأسهما لم يكن عليهما دليل، لأنَّ قبلهما فتحة)[١٢٩].
وقال : (إنّ أصل اخشَوْا اخشيُوا ، وأصل اخشَيْ اخشيِي ، وذلك لأنَّ الواو والألف والياء كلّ واحد منها فاعل يلحق الفعل كما يلحق زيد في رمى زيد، لا فرق بينهما، إلا أنّ اتصال الضمير أشدّ ، ولا يلزم أن يلحق الفاعل أصل الفعل ، بل يلحقه بعد الإعلال ، لأنّه ما لم ينقّح أصل الكلمة لم تعط مطلوبها في ذاتها لم يلحق بها مطلوبها الخارجي... والحقّ أنْ يقال : إنّ أصل اخشَوْا واخْشَيْ ، اخْشَ لحقته الواو والياء.. فحركت الواو للساكنين ، ولم يحذفا ، لأنهما ليسا بمدّتين.. ولا يجوز حذف كلمة تامة ، أعني الضميرين بلا دليل عليهما..)[١٣٠]وحركة الواو والياء عارضة لأنهما من الضمائر وهما عريقان في السكون وكان ينبغي أن ترجع اللام المحذوفة العريقة في الحركة[١٣١] واختلف تحريك ساكن الواو أو الياء الضمير بملاحظة أصله أي الضمة للواو ضمير الجمع والكسرة للياء المؤنثة ، والكسرة الأصل في التحريك عند التقاء الساكنين ، أي كتحريك سائر ما يكون ساكناً.

رابعاً: حذف المدود إذا لاقت ساكناً : أي إيصال حركة المدّ المجانسة من الكلمة الأولى بالساكن من الكلمة الثانية مثل قوله تعالى : ((ما الله بغافلٍ... البقرة ٧٤/٢)) وصل الميم من الكلمة الأولى إلى اللام من الكلمة الثانية ، والمقطع هو (مَلْ) بعد حذف الألف ألف (ما) ، وحذف الواو يكون باختصار المدّ لملاقاته الساكن في مثل قوله تعالى : ((يدعُ الإنسان... الإسراء ١١/١٧))، واتصال الكلمتين بمقطع (عُلْ) من وصول العين من (يدعو) إلى (اللام) من(الإنسان) بحذف الواو من (يدعو) ، واختصار الياء إلى الكسرة في مثل : ((وما أنت بهادِي الْعمي – الروم ٥٣/٣٠)).. تصل الدال إلى اللام في مقطع(دِلْ) بحذف الياء من (بهادِي) . وربما حذفت هذه الياء في الوقف أيضاً لأن الكسرة قبلها دلت عليها ، قال الفراء : (وليس تهيّب العرب حذف الياء من آخر الكلام إذا كان ما قبلها مكسوراً ، ومن ذلك

((ربي أكرمنِ ٠٠وأهانن٠٠ـــ سورة الفجر٨٩/ ١٥-١٦)) ،..والواو بضمة ..((ويدعُ الإنسان –الإسراء١٧/ ١١))[١٣٢].

وجاء في التهذيب: (... الياء بعد الكسرة والواو بعد الضّمة إذا لَقِيَهُنَّ حرف ساكن بعدهنّ سَقَطْنَ ، كقولك عبد الله ذو العمامة ، كأنك قلت (ذُلْ)، وتقول رأيت ذا العمامة ، كأنّك قلت (ذَلْ) ، وتقول مررت بذي العمامة ، كأنّك قلت (ذِلْ))[١٣٣].

وإذا كانت الألف والواو والياء لاحقة للتثنية أو الجمع أو المخاطبة المؤنثة، مثل: اسمعا النّصح ، مقطع اتصال الكلمتين (عَنْ) ، واسمعوا النّصح ، (عُنْ) ، واسمعي النصح ، (عِنْ) ، قال الفراء : (يكتفى من الياء بكسر ما قبلها، ومن الواو بضمّ ما قبلها ، مثل قوله : (سندعُ الزبانية –العلق ٩٦/ ١٨)(كُتبت بغير واو على الإدراج) [١٣٤](... وتفعل (العرب) ذلك في ياء التأنيث.. وهي دليل على الأنثى اكتفاء بالكسرة)[١٣٤].

وعلّل الرضي اختصار المدّ لملاقاته الساكن لأنّه ليس من كلمة حرف المدّ، ولأنّ حذف حرف المدّ لالتقاء الساكنين ، وفي التقائهما كلفة و في غير الوقف(فإذا كان أولهما في مكان يليق به الحذف وهو آخر الكلمة كان تخفيف الكلمة بحذفه أولى ، وإنما حذف الأول دون الثاني لضعفه)[١٣٦].وفي هذا دليل لهم على وجود الحركات قبل المدود علامة على الفتحة قبل الألف، والضمة قبل الواو، والكسرة قبل الياء، لظهور الحركات بعد حذف المدود في النطق عند وصل هذه الكلمات . وقد رفض بعض المحدثين فكرة حذف المدود لالتقائها ساكنة بمابعدها وخطؤوا القدماء ، قائلين : (من الواضح أن ذلك ليس من قبيل التقاء الساكنين ، ومن ثم سقوط الألف والواو والياء ، إنما هو تقصير للصائت الطويل [أوتحويل المقطع المديد إلى مقطع مغلق] ...وخطأ الخليل جاء من تصوره أن الصائت الطويل الذي رآه يكتب ألفاً هو من قبيل الأصوات الصامتة من حيث قبولها السكون والحركة يرتبطان بالصوامت لابالصوائت)[١٣٧].ولم يتصور القدماء المدود صوامت بل (إن الألف عندهم في حكم الفتحة ، والياء الزائدة في حكم الكسرة ..)[١٣٨]

ويمكننا أن ندّعي أنّهم لم يبلغوا مرتبة الدقة فيما أتيح لهم من أدوات التعبير صوتيّاً كما بلغوها صرفيّاً ونحويّاً .

خامساً : تحرّك المدود بحركة الهمزة المحذوفة من كلمة لاحقة : أي تحوّلها من مدّية إلى غير مدّية ، ذلك إذا اتصلت الواو أوالياء المدّيتان بهمزة محذوفة تحركت بحركتها ، قال سيبويه : (تقول في أبي إسحاق وأبو إسحاق : أبيِسْحاق وأبُوِسْحاق . وفي أبي أيُّوب وذُو أَمْرهم : ذُوَمْرهم وأبيَ يُّوب ، وفي قاضي أبيك : قاضيَ بيك ، وفي يَغْزُو أُمَّهُ يغزُومَّه)[١٣].
وقال: (وكذلك سمعنا العرب الذين يخفّفون يقولون : اتّبِعُوَمْرَهُ ... وتقول: اتّبعيَ مْرَهُ ، صارت كياء يرمي حيث انفصلت ولم تكن مدّة في كلمة واحدة مع الهمزة.. وواو اضربوا واتبعوا ، هي لمعنى الأسماء..)[١٤].
ومثل : احلبني إبلك : احلبنيِ بْلك ، وأبوأمّك : أبُومّك [١٤٢]
وقال ابن جني : (يقولون في تخفيف غازي أبيك : هذا غازِيَ بِيْك ، فيحرّكون الياء . ونحن نعلم أنّها منقلبة عن الواو في غزوت)[١٤٢] أي حركوها كما هي من دون النظر إلى أصلها.
وقال أيضاً: (..إنّك لو خفّفت نحو: (ظلموا أخاك) لقلت : (ظَلَمُوَخاك)، فحملت الواو حركة الهمزة لمّا خفّفتها)[١٤٣] وقال الرضي: (الواو والياء).. يقبلان الحركة إذا لم يكونا من بنية الكلمة ، نحو اتبعوا أمرهم واتبعي أمرهم إذ الواو والياء كلمتان مستقلتان تحملان الحركة نحو آخشُوُنَّ ، واخشَينَّ ، وأجرى مجراهما واو نحو: مُسْلِمُوا أبيك وياء مُسْلِمِي أبيك ، لأنهما في الحقيقة ليستا زائدتين في بنية الكلمة ، لكونهما لمعنى كالتنوين فيحتملان الحركة نحو مصطفو القوم ، ومصطفي القوم..)[١٤٤] وهذا دليل آخر ينصر اللغويين الأقدمين في جمعهم بالحرف نفسه للمدّ ونصف المدّ ، جاء من تحوّل الأوّل إلى الثاني ، وقد وجدوا هذا التحوّل في تداول اللغة واستعمالها ، ثمّ انتقل من الوصف الذي وجدوه به إلى التقعيد بحسبه مميزين حرف المدّ بعلامة وغيره بأخرى.

سادساً : مقطع تخفيف الهمزة عند :

١- التقائها بصحيح ساكن مثل : (مَنْ أَنت) : (مَنَ نْت) ، بانتقال حركتها إليه ومثل قوله تعالى : ((لكنّا هو الله ربي –الكهف١٨/ ٣٨)) لكنْ أنا، فصارت (لكن نا) كقولك لكنّنا ، ثم أسكنوه ، بعد التخفيف فقالوا : لكّنا ، ومثل (يا أب أقبل) ((وقد أفلح –طه ٦٤/٢٠)) : (قدَ فْلح) (يابَ قْبل)[١٤٤] واختلف عن التحريك لالتقاء الساكنين لأنّ الحركة تأتي من حركة الهمزة في بناء مقطع اتصال الكلمتين.

٢- تسببه بتجاور ضمة وياء أو كسرة وواو ، مثل: (ياصالحُ إئتنا) و(يا غلامِ اوْجل) وقال سيبويه : (وزعموا أن أبا عمرو قرأ : ((ياصالِحُيتنا – الأعراف٧/ ٧٧)) جعل الهمزة ياءً ثم لم يقلبها واواً... وهذه لغة ضعيفة ، لأنَّ قياس هذا أن تقول: ياغُلاموجَلْ)[١٤٦].

وقال ابن جني: (فأمّا قراءة أبي عمرو: (ياصالحُ ايْتنا) بتصحيح الياء بعد ضمة الحاء فلا يلزمه عليها أن يقول ياغلامُ اوْجل . والفرق بينهما أن صحّة الياء في (ياصالح ايتنا) بعد الضمة له نظير، وهو قولهم : قُيل وبُيع، فحمل المنفصل على المتصل ، وليس في كلامهم واو ساكنة صحّت بعد كسرة فيجوز قياساً عليه يا غلامِ اوجل)[١٤٧].والسبب تنافر تجاور الضمة والياء ، والكسرة والواو [١٤٨].

سابعاً : تخفيف الهمزتين عند التقائهما في كلمتين متجاورتين : اختلفوا في مقطع الهمزة من كلمة بمثلها من كلمة أخرى ، إذ يرى سيبويه : (..أن الهمزتين إذا التقتا وكانت كلّ واحدة منهما من كلمة ، فإنَّ أهل التحقيق يخفّفون إحداهما.. فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا، ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة ، وهو قول أبي عمرو..((فَقَدْ جا أَشْراطها –سورة محمد٤٧/ ١٨)) و((يازكرِيّا إنّا نبشرك – مريم١٩/٧)) ، ومنهم من يحقق الأولى ويخفّف الآخرة..(فَقَدْ جاءَ اشْراطها)،(ويازكرِيّاءُ

انّا).. وكان الخليل يستحّب هذا القول.. ورأيت أبا عمرٍو أخذ بهنّ في قوله عز وجل: ((ياويلتا أألِدُ وأنا عَجُوزٌ –هود١١/٧٢)) ، وحقّق الأولى . وكلٌ عربيّ . وقياس من خفّف الأولى أن يقول : ياويلتا ألِدُ)[١٤].

(وتقول: اقْرَا آية... لأنَّ الهمزة الساكنة أبداً إذا خففت أبدل مكانها الحرف الذي منه حركة ما قبلها.. وأمّا أهل الحجاز فيقولون (اقرايَة).. يخففونهما جميعاً يجعلون همزة اقرأ ألفاً ساكنة ويخففون همزة آية.. وتقول : أقرِيَ باك السَّلام ، بلغة أهل الحجاز، لأنهم يخففونهما... وإن خففت الأولى.. قرأأبوك ، وإن خففت الثانية قلت: قرأ ابوك..)[١٥]والألف التي ظهرت بعد التخفيف من الفتحة ، والواو من الضمة ، والياء من الكسرة ، والحركات تنتقل من الهمزة المحذوفة إلى ما قبلها كما هو واضح[١٦].

وانتقال الهمزة إلى ألف أو واو أو ياء بعد التخفيف ينصر فكرة القدماء في التحوّل من الضعف إلى القوّة ومن القوّة إلى الضعف أي الجمع بين الهمزة و العلل .

الخاتمة

لم يلتفت النحاة إلى تمييز الفارابي وابن رشد للمصوتات القصيرة والطويلة من غير المصوّتات ، ولا إلى التحديد الدقيق لمقاطع الكلمات ، القصيرة والطويلة والمفتوحة والمغلقة ، لاقتناعهم بأنّ الحركات والمدود وأنصاف المدود مجموعة واحدة ، يجمعها الضعف والتغيير والحذف ، قال ابن جنّي فيها : (إنّها في أقوى أحوالها ضعيفة ، ألا ترى أنَّ هذين الحرفين إذا قويا بالحركة فإنك حينئذ مع ذلك مؤنس فيهما ضعفاً . وذلك أنّ تحملهما للحركة أشقّ منه في غيرهما ، ولم يكونا كذلك إلاّ لأنَّ مبنى أمرهما على خلاف القوّة . يؤكد ذلك عندك أنّ أذهب الثلاث في الضعف والاعتلال الألف . ولمّا كانت كذلك لم يمكن تحريكها البتّة . فهذا أقوى دليل على أنّ الحركة إنما يحملها ويسوغ فيها من الحروف الأقوى لا الأضعف . هذه الحروف تتساقط وتَهِي عن حفظ أنفسها وتحمّل خواصّها وعواني ذواتها ، فكيف إذ جُشّمت احتمال الحركات النيّفات..)[١٥٢].

وفي صلة الياء بالكسرة والواو بالضمة يقول ابن جنّي : (أين وقعتا وكيف تصرّفتا معتدّتان حرفي علّة ومن أحكام الاعتلال أن يتبعا ما هو منهما)[١٥٣] أي حركة ماقبلهما مثل : دَوْلة دُوَل كأنها دُوْلة ، ونَوْبة نُوَب نُوْبة ، وكذلك ضَيْعة ضِيَع ، وخَيْمة خِيم .

وقد تُغيّر مقاطع أواخر الكلمات وأوائلها لاتّصال بعضها ببعض لعدم التناسب والثقل ، كالتقاء الساكنين ، سكون الحرف الصحيح ، ومنه نون التنوين ، ولام التعريف ، أو المدّ الذي يعدّ ساكناً لأجل الوقف و ميّزوه بالساكن الميت أو الساكن الذي لا يحرّك لأنَّ الساكن الذي يحرّك هو الحرف الصحيح ، ورفض المحدثون اعتداد النحاة هذا ، ويبدو أن المدّ لو كان حركةً طويلة كما يقول المحدثون لحذف في الوقف كما تحذف الحركة في هذا الموضع ، ووجد القدماء المدّ يحذف في الوصل وتحل الحركة المجانسة السابقة له محله ، لكنّهم أثبتوا المدّ في الخطّ إلى جانب الحركة لمناسبة الوقف ، فالتناوب بين المدّ وحركته التي اقتنعوا بوجودها علامة ميّزت هذا المدّ من غيره ، وقد أثبتوها قبله ، وينطق بها عند حذف حرف المدّ ، وثباتها طابق حقيقة النطق ، وهذا ما قرّروه ويعتذر به لهم في الجمع بينهما ، إذ إنّ وجودهما معاً ناسب الحالين ، الوقف والإدراج .

وقد وجدوا أنَّ المدّ إذا لاقى متحركاً مِنْ كلمة أخرى ظلّ على ما هو عليه ، أمّا إذا لاقى ساكناً فيحذف وتنوب عنه إذ ذاك حركته كما ذكرنا . وأمّا إذا لاقى همزة محذوفة فيتحوّل إلى نصف مدّيّ ومن ثَمّ يحرّك بحركة الهمزة المحذوفة ، فالساكن الذي يحرّك هو نصف المدّ المتحوّل عن مدّي فيما وجدوه على هذه الحال ، ولو لم يكن ساكناً ويمكن أن يحرّك لما تحرك .

والكلام عن مقطع المدّ عندهم كلام عن مبتدئه ، أي الحرف الصحيح المتحرّك بحركة ، وعن نهايته أي تتمة الحركة و مدّها ، وهذا المدّ هو الذي عدّوه حرفاً ساكناً . إذ إنّ الساكن عندهم على نوعين ، نوع تابع لما قبله ، أي تابع لحركته التي سبقته ، وآخر ليس مديّاً وليس تابعاً لما قبله .
ولم ينظروا إلى المقطع فيما ظهر من نصوصهم ، كلاًّ كاملاً بل الحرف المتحرك والحرف الساكن ، ولم ينظروا إليهما مجتمعين ، ولا إلى تتابع المقاطع من حيث هي مقاطع في الكلمة الواحدة أو في نظم الكلام ، كما جرى عند المحدثين ، وربّما أغناهم الضبط الذي وجدوه واكتفوا به ، أو ربّما شغلهم منهجهم الصرفي والنحوي عن التحليل بحسب المقطع والمقاطع ، فمثل لفظة (نُودِينا) ، التي هي عبارة عن ثلاثة مقاطع مدّية مختلفة ، يتّجه الصرفي في تحليل بنيتها إلى أنّها : جاءت بصيغة الفعل الماضي المبني للمجهول ، لضمّ الحرف الأوّل وكسر الحرف قبل الأخير ، ويأتي النحوي ليقول : إنّ هذه جملة فعليّة أسند فيها الفعل الماضي المبني للمجهول إلى نائب الفاعل والفعل لم يُبنَ على الفتح بل بُني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك ، لأنّهم في النحو يبحثون عن اختلاف أواخر الكلم.
ولا ننكر أهمّيّة ما قدّمه الدرس الصوتي الصرفي الحديث ، من وصف ، ونقد ، وتحليل ، لكثير من الصيغ والتحوّلات الصوتية والصرفيّة ولاسيما عرضهم آليات مقاطع الكلمات ، وتتابعها قي توضيح ما يحصل لها صوتيًا وصرفياً ونحوياً، لكنّنا ننكر الغلوّ في توهين آراء القدماء وتغليطهم إذ ربّما عاد بعضهم لبعض هذه الآراء التي وهّنوها بعبارات ومصطحات مختلفة ، فهم ينتقدون جمع الحركات والحروف المدية ونصف المدّية ، لكنّهم في التحليل يضطرون إلى التسليم بتحوّل بعضها إلى بعض ، في مثل تحوّل حرف المدّ إلى حرف صحيح وحركة ، وهو التحوّل الذي سموه بالانشطار،

مثل الفعل : يدعو ، انتهى بضمة طويلة عندهم ، تنشطر إلى حركة وحرف صحيح في : لن يدعوَ ، أي الواو المفتوحة صحيحة ، جاءت في رأيهم من شطر الضمّة الطويلة إلى حرف وحركة. وفعل الأمر ادعُ ، لايقولون بحذف الواو بل بتقصير الحركة الطويلة التي هي عبارة عن حركتين حذفت إحداهما كما تحذف من الصحيح ، وقولهم بالاتحاد عكس الانشطار ، إي اتحاد الحركة بالحرف الصحيح ، وهكذا عادوا إلى ما كانوا قد منعوا ، وجمعوا ما قد فرقوا ، فإذا لم تتضمن ما سمّيت بحروف المد واللين والعلة والحركات إمكانات التحوّل والتغّير بعضها إلى بعض في بناء مقاطع الكلمات فمن أين جاء الانشطار أو الاتحاد ، ولهذا يظل رأي القدماء معتبراً ، لأنّه جاء وصفاً لما وجدوه على الرغم من رجحان فصل المصوتات ، الحركات والمدود من غيرهما ولا سيّما في الاعتبار الصوتيّ.

المصادر

القرآن الكريم
أبحاث في أصوات العربية، د.حسام النعيمي ،بغداد دار الشؤون الثقافية ١٩٩٨.
إعراب القرآن ، للنحاس ، تح د. زهير غازي زاهد ، بيروت عالم الكتب ط١٩٨٩/٣
تاج العروس ، للزبيدي ، تح مصطفى حجازي ، الكويت ، ١٩٨٨.
التفسير الكبير ، للرازي ، المطبعة البهيّة ، ١٩٣٥.

تفسير ما بعد الطبيعة ، لابن رشد ، د.ت .
التفكير الصوتي عند الخليل، د. حلمي خليل، الاسكندرية دار المعرفة، ١٩٨٨.
تهذيب اللغة ، الأزهري ، تح عبد السلام هارون ، القاهرة ، الهيئة المصرية ، ١٩٦٦.
حاشية الصبان ، شرح الأشموني ، تح محمود بن الجميل ، القاهرة ، مكتبة الصفا ، ٢٠٠٢
الخصائص، لابن جنّي،تح محمد علي النجار، بغداد، دار الشؤون الثقافية،١٩٩٠. دراسة الصوت اللغوي، د. أحمد مختار عمر، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٦. رصف المباني، المالقي،تح أحمد الخراط ،مطبوعات مجمع دمشق،١٩٧٥ .
سر صناعة الإعراب، لابن جني،تح محمد حسن إسماعيل، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠.
شرح الشافية، للرضي، محمد نور الحسن، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت.
شرح الفارابي لكتاب أرسطوطاليس في العبارة،بيروت،المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٠.
شرح المفصل، لابن يعيش،تح أميل يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١.
شواذ القراءات، للكرماني،تح د.شمران العجلي، بيروت، مؤسسة البلاغ، ٢٠٠١.
العربية الفصحى، هنري فليش، تعريب د. عبد الصبور شاهين، بيروت، دار الشرق، ١٩٨٣.
علم الصرف الصوتي، د. عبد القادر عبد الجليل، عمان، ١٩٩٨.
علم اللغة، سوسير، ترجمة د. يوئيل عزيز، بيت الموصل، ١٩٨٨.
العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تح د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، بغداد ، دار الرشيد، ١٩٨٠.
الفهرست، لابن النديم، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ١٩٨٤.
في الأصوات اللغويّة، د. غالب المطلبي، بغداد دار الشؤون الثقافيّة، ١٩٨٤
الكتاب، لسيبويه، تح عبد السلام هارون، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٣.
الكشاف، للزمخشري، بيروت، دار المعرفة، ٢٠٠٢.
لطائف الإشارات لفنون القراءات ، للقسطلاني ، تح عامر السيد عثمان ، دعبد الصبور شاهين ، القاهرة مطايع الأهرام ١٩٨٣.

مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة،التفكير الصوتي عندالعرب ،دهنري فليش ج١٩٦٨/٢٣.
مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ، ١٩٥٤
المزهر، للسيوطي،تح محمد أحمد جاد المولى، مكتبة دار التراث، ط٣، د.ت.
المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، للفارسي ، تح صلاح السنكاوي ، بغداد إحياء التراث ، ١٩٨٣.
معجم القراءات القرآنية، د. أحمد مختار عمر، د. عبد العال سالم مكرم، جامعة الكويت، ط٣، ١٩٨٨.
معجم مقاييس اللغة، لابن فارس،تح عبد السلام هارون، القاهرة، ١٣٦٦هـ
المقتضب، للمبرد، تح محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، د.ت.
الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، د. فخر الدين قباوة، بيروت، دار الآفاق ط٣، ١٩٧٨.
من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، ط٥، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٥.
مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان،الدار البيضاء ،دار الثقافة ،١٩٧٩.
المنهج الصوتي للبنية العربية،د.عبد الصبور شاهين،بيروت،مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠
الموسيقى الكبير،للفارابي،تح غطاس عبد الملك خشبة،القاهرة، ١٩٦٧.
النكت في تفسير كتاب سيبويه، للشنتمري،تح زهير عبد المحسن سلطان، الكويت، معهد المخطوطات العربي، ١٩٨٧.
همع الهوامع ، للسيوطي ، بيروت ، دار المعرفة ، د . ت .

الهوامش

() ينظر: سر الصناعة ٣٠/١ ، وتاج العروس ١٢٨/٢٣.
() ينظر : الكشاف ٦٩١.
(٣)سر الصناعة ٢٨/١-٢٩.
(٤) العين ٢٣٨/١.
(٥) ينظر: التهذيب ٢٩١/١.
(8) معجم مقاييس ٢٤٠/٤-٢٤١.
() سر الصناعة ٥٦/١.
() م .س ١٩/١-٢٠.

(٩) الكتاب ٣٢٠/٣.
(١٠) م . س ٣٢١/٣.
(١١) الخصائص ١٢٤/٣-١٢٥.
(١٢)ينظر: العربيّة مقدمة د شاهين.
(١٣) معجم مقاييس اللغة ٤٥/٢.
(١٤) الخصائص ١٢٩/٣-١٣٠.
(١٥) الكتاب ٢٤١/٤-٢٤٢.
(١٦)المسائل المشكلة ٤٨٩_٤٩٠.
(١٧) سر الصناعة ٤٦/١.
(١٨) م . س ١٩/١.
(١٩) الخصائص٤٢/١.
(٢٠) سر الصناعة ٣٤/١.
(٢١) ينظر: الخصائص ٣٢١/٢.
(٢٢) م . س ٩٠/١.
(٢٣) سر الصناعة ٤٢/١-٤٣.
(٢٤) م . س ٤٣/١.
(٢٥) م . س ٤٦/١.
(٢٦) الخصائص ٩٢/١-٩٣.
(٢٧) شرح الشافية للرضي ٢٥١/٢.
(٢٨) العربية ٤٣.
(٢٩) شرح المفصل ٢٢٦/٤، ٣٨/٥.
(٣٠)حاشية الصبان ٤٠٧/٣.
(٣١) رصف المباني٢/ ٢٢٨.
(٣٢) المنصف ٢٥٤/٢-٢٥٥.
(٣٣) الخصائص ٢٩٦/٢.
(٣٤) الممتع في التصريف ٤٤٨/٢.
(٣٥) سر الصناعة ٣٥/١.
(٣٦) ينظر: مناهج البحث في اللغة ١٥٧-١٥٨، ودراسة الأصوات اللغوية ١٤٧-١٤٨، وأصوات العربيّة ٩١، وعلم الصرف الصوتي ٩٦.
(٣٧) مناهج البحث ١٥٨-١٥٩.
(٣٨) ينظر: م . س ١٥٨.

(٣٩) ينظر: دراسة الأصوات اللغوية ١٤٩.
(٤٠) مناهج البحث ١٦٢.
(٤١) ينظر : م . س ١٥٨.
(٤٢) سر الصناعة١/ ٢٠.
(٤٣) ينظر:مناهج البحث ١٥٩.
(٤٤) م . س .
(٤٥) مناهج البحث ١٦٠-١٦١.
(٤٦) مناهج البحث في اللغة ١٦٢.
(٤٧) م . س .
(٤٨) م . س .
(٤٩) م . س ١٦٠.
(٥٠) مراتب النحويين ١٠-١١.
(٥١) ينظر: التفكير الصوتي عند الخليل ٧٤-٧٥.
(٥٢) علم اللغة العام ٥٧.
(٥٣) م . س .
(٥٤) م . س ٥٦.
(٥٥) علم اللغة العام ٥٧-٥٨.
(٥٦) م . س ٥٧ .
(٥٧) م. س .
(٥٨) م. س ٥٨.
(٥٩) مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج١٩٦٨/٢٣ ، ص ٦٥.
(٦٠) ينظر معجم مقاييس اللغة ١٠١/٥، وتاج العروس ٣٣/٢٢.
(٦١) الكتاب ٢٦٥/٣.
(٦٢) سر الصناعة ١٩/١.
(٦٣) الكتاب ٢٦٦/٣.
(٦٤) النكت ٨٤٧/٢.
(٦٥) التهذيب ٥٠/١.
(٦٦) سر الصناعة ١٩/١-٢٠.
(٦٧) م . س ١٩/١.
(٦٨) شرح الفارابي ٤٩.

(٦٩) الموسيقى الكبير ١٠٧٥-١٠٧٦.
(٧٠) م . س ١٠٧٨-١٠٧٩.
(٧١) ينظر: شرح الفارابي ٤٩.
(٧٢) المقتضب ٦١/١.
(٧٣) الفهرست ٣٠ .
(٧٤) الخصائص ١٢٤/٣.
(٧٥) تفسير مابعد الطبيعة ١٠١٦.
(٧٦) التفسير الكبير ٤١/١ ،
(٧٧) رصف المباني ٢٢٨/٢وينظرص٨ من هذا البحث.
(٧٨) الكتاب ٢٤٢/٤.
(٧٩) م . س ١٠١/٤.
(٨٠) المقتضب ٥٦/١ ، ٢١١.
(٨١) سر الصناعة ٢٦/١-٢٧.
(٨٢) سر الصناعة ٣٣/١-٣٤.
(٨٣) م . س ٤٢/١-٤٣.
(٨٤) المسائل المشكلة ٤٨٧-٤٨٨.
(٨٥) شرح المفصل ٣٥٣/٥ ، وينظر: سر الصناعة ٣٣/١-٣٤.
(٨٦) ينظر: الخصائص ١٣٥/٣-١٣٧.
(٨٧) ينظر: أسرار اللغة ٢٥١.
(٨٨) ينظر: شرح المفصل ٣٥٣/٥.
(٨٩) شرح المفصل ٣٥٣/٥.
(٩٠) المسائل المشكلة/٤٨٨.
(٩١) ينظر: سر الصناعة ٣٤/١-٣٥.
(٩٢) الكتاب٣/ ٣٤٤.
(٩٣) لطائف الإشارات ١٨٧/١.
(٩٤) ينظر: الموسيقى الكبير ١٠٧٥-١٠٧٩.
(٩٥) المنصف ١٩١/١.
(٩٦) م . س ٢٥٤/٢-٢٥٥.

(٩٧) الكتاب ٥٤٨/٣.
(٩٨) المنصف ٢٥٤/٢.
(٩٩) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية ٣٤-٣٧. وأبحاث في أصوات العربية ٣٩.

(١٠٠) الخصائص ٣٢٩/٢.
(١٠١) م . س ١٣٣/٣.
(١٠٢) ينظر: العين ٥٥/١، والكتاب ٥٤٨/٣، والمقتضب ١٩٢/١، ومعجم مقاييس اللغة ٦/٥-٦، ٦٧ والمنصف ٢٥١/٢، والتهذيب ٦٨٢/١٥.
(١٠٣) الممتع في التصريف ٦٦٤/٢.
(١٠٤) ينظر: المزهر ٣٢٨/١.
(١٠٥) التهذيب ٥١/١.
(١٠٦) م . س ٥٢/١.
(١٠٧) ينظر: التفكير الصوتي عند الخليل ٨٩-٩٠ ودراسة الصوت اللغوي ٢٩٧.
(١٠٨) المنهج الصوتي للبنية العربية ١٧٣.
(١٠٩) ينظر: الممتع في التصريف ٦٦٤/٢.
(١١٠) ٢٤١/٤-٢٤٢.
(١١١) الكتاب ٢٤٢/٤.
(١١٢) الكتاب ٤٤٤/٣-٥٤٥.
(١١٣) الخصائص ١٢٩/٣.
(١١٤) النكت ٩٧٦/٢.
(١١٥) شرح الشافية للرضي ٢١١/٢-٢١٢.
(١١٦) م. س ٢٤٨/٢.
(١١٧) ينظر: في الأصوات اللغوية ٤٢.
(١١٨) المنصف ١١٤/٣.
(١١٩) ينظر: الخصائص ٣٣٣/٢، ٤٨٦، ٤٨٩.
(١٢٠) ينظر: شرح الشافية للرضي ٢٣٤/٣-٣٣٦.
(١٢١) معجم القراءات القرآنية ٢٢/٧.
(١٢٢) ينظر: الممتع في التصريف ٦٥٤/٢،٦٥١.

٢٣() م . س .
٢٤() شرح الشافية للرضي ٢٤٨/٣.
٢٥() ينظر: الخصائص ٣٤٤/٢-٣٤٥.
٢٦() ينظر: شرح الشافية للرضي ٢٤٠/٢-٢٤٤.
٢٧() ينظر: أسرار اللغة ٢٥٢-٢٥٣.
٢٨() التهذيب ٥٢/١.
٢٩() شرح الشافية للرضي ٢٣٧/٢.
٣٠() م . س ١٥٩/٣-١٦٠.
٣١() ينظر: شرح الشافية للرضي ٢٢٩/٢.
٣٢() معاني القرآن ٩٠/١-٩١.
٣٣() التهذيب ٥٢/١.
٣٤()إعراب القرآن ٢٦٤/٥.
٣٥() معاني القرآن ٩٠/١-٩١.
٣٦()شرح الشافية للرضي ٢١٣/٢.
٣٧() التفكير الصوتي عند الخليل ٩٧-٩٨.
٣٨() ينظر شرح المفصل ٣٥٠/٥.
٣٩() الكتاب ٥٤٧/٣-٥٤٨.
٤٠() م . س ٥٤٨/٣.
٤١() ينظر:الكتاب ٥٥٦/٣.
٤٢() المنصف ٤٠/٢.
٤٣() م.س ١٥٠/٣.
٤٤() شرح الشافية للرضي ٣٣/٣-٣٤.
٤٥() ينظر: الكشاف ٦٢٠والتهذيب ٦٩٠/١٥-٦٩١ والهمع ٢٠/١.
٤٦() الكتاب ٣٢٨/٤.
٤٧() الخصائص ٣٥٠/٢.
٤٨() ينظر: م . س ٣٥٢/٢.
٤٩() الكتاب ٥٤٨/٣-٥٤٩.
٥٠() م . س ٥٥٠/٣.

٥١() ينظر: شرح الشافية للرضي ٦٦/٣.
٥٢() الخصائص ٢٩٣/٢، ٣٩٥.
٥٣() م . س ٢٩٦/٢.